

# تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب دلفاي

ساره بنت نايف المحيآء\*

عبد الرحمن بن محمد الحبيب\*\*

الملخص. هدفت الدراسة إلى الكشف عن مناسبة أنظمة العمل في المدارس الأهلية مع التوجهات المستقبلية للتعليم والاستثمار في المملكة لتوسيع مشاركته في التعليم وذلك من خلال التعرف على واقع الأنظمة واللوائح التي تحكم العمل في المدارس الأهلية والجهات المشرفة عليها، وتحديد مواطن التطوير المقترحة في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة: أستخدم المنهج الوصفي بأسلوبه: الوثائقي والمسحي، وأسلوب دلفاي بأدوات كمية ونوعية (الاستطلاع المفتوح والاستبانة) من خلال عينة قصدية بلغت (51) خبيراً من خبراء وزارة التعليم والقطاع الخاص وجميع الجهات ذات العلاقة، وتمت الاستجابة من خلال ثلاث جولات، حتى وصلت نسبة الموافقة على جميع العبارات أعلى من الحد المعياري الأدنى المحدد 80%. وتوصلت الدراسة إلى أهم مواطن التطوير المقترحة في اللوائح والأنظمة لتناسب مع رؤية 2030 والتوجهات المستقبلية للمملكة من أبرزها: تطوير لائحة التعليم الاهلي 1395 هـ، وصياغة لائحة جديدة تشمل جميع أنواع التعليم الأهلي، وتطوير لوائح المخالفات والرسوم الدراسية، ومراجعة الاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية بمشاركة وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتوفير نظام معلوماتي شامل متكامل عن المدارس الأهلية يكون معلناً ويتيح للطلاب والآباء اختيار المدارس الأكثر جودة وكفاءة، وإيجاد آلية تنسيق ومشاركة بين المستثمرين والقطاعات الحكومية من خلال منصة تفاعلية خاصة بعرض جميع أنظمة واشتراطات ومتطلبات التعليم الأهلي الجديدة، وإيجاد مجالس أو هيئة استشارية للتعليم الأهلي.

الكلمات المفتاحية: التعليم الأهلي، الأنظمة واللوائح، تصور مستقبلي، أسلوب دلفاي.

# تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية

## باستخدام أسلوب دلّفاي

### 1. المقدمة

يعد التعليم الأهلي رافداً حيوياً مهماً من روافد التعليم، وريفاً للتعليم الحكومي يسهم في خفض كلفة التعليم، وقد حرصت الدولة على تعزيز مكانته، وتقديم الدعم الفني والمالي له؛ ليسهم في دفع مسيرة التعليم وتطويرها. "وتشير الدراسات العلمية والتجارب الميدانية في هذا المجال إلى تزايد الطلب على خدمات التعليم والتدريب في المملكة الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد مدارس التعليم الأهلي وانتشار معاهد ومراكز التدريب الفني والتقني في كافة أنحاء المملكة" [1]. وعلى الرغم من أهمية تكامل دور التعليم الأهلي ودور التعليم الحكومي في تشكيل منظومة التعليم وتطويرها، وتأكيد جميع خطط التنمية، ووثيقة برنامج التحول الوطني 2020، ورؤية المملكة 2030 على أهمية التوسع في التعليم الأهلي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تركيز رؤية 2030 على عدة اتجاهات للتغيير في التعليم منها تطوير الأنظمة والإجراءات، ومع أن الاستثمار في التعليم العام مجد اقتصادياً، إلا أن نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة لا تتجاوز (7,16%) وفقاً لإحصائيات وزارة التعليم 1437/1438هـ، حيث يهدف برنامج التحول الوطني إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في التعليم إلى (25%) [2]، مما يدل على وجود صعوبات تنظيمية تعيق ارتفاع تلك النسبة ويدعو إلى دراسة أسباب تدنيها ومعالجتها. ولعل من أبرز تلك الصعوبات التي يواجهها التعليم الأهلي بشكل عام تعدد جهات الإشراف عليه وضعف التنسيق بينها؛ حيث إنه يخضع لعدة جهات حكومية وكل جهة لها تنظيماتها ولوائحها الخاصة بها، كما أن من الصعوبات التي تشكل عائقاً أمام رفع نسبة الاستثمار في التعليم الأهلي العام قدم اللوائح التنظيمية، ومن أبرزها لائحة تنظيم المدارس الأهلية الصادرة عام 1395هـ من مجلس الوزراء؛ مما يجعل العمل على تطوير وتحديث هذه اللائحة وجميع الأنظمة واللوائح التي تعيق الاستثمار والتوسع في التعليم الأهلي أمراً ضرورياً وملحاً، خاصة في ظل التوجهات الحالية والمستقبلية للمملكة العربية السعودية.

### 2. مشكلة الدراسة

على الرغم من أن التعليم الأهلي العام تلقى دعماً كبيراً في ضوء كل المستجدات التنموية التي تشهدها المملكة؛ إلا أن قدم اللوائح والأنظمة ما زال يشكل عائقاً مائلاً أمام الميدان خاصة المدارس الأهلية. فقد رصدت العديد من الدراسات التحديات التي تواجه التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية والمشكلات التنظيمية التي تواجهه، وكشفت عن بعض أوجه القصور التي تشكل عائقاً للتوسع فيه، فقد أشار العتيبي [4] إلى عدم كفاية الأنظمة واللوائح التي تنظم مساهمة القطاع الخاص في التعليم، كما بينت دراسة الإبراهيم [5]، وآل إدريس [6] أن تقادم اللوائح التنظيمية وعدم كفاية الأنظمة والتأخر في البت بتحديثها من أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي، كما أوصت العديد من الدراسات بتطوير سياسات التعليم الأهلي ونظمه، وتطوير الهياكل التنظيمية، وتبسيط الإجراءات، ومعالجة المعوقات والمشكلات التنظيمية التي تواجهه. كما أكدت دراسة تشخيص

واقع التعليم الأهلي العام التي أعدتها وكالة التعليم الأهلي [3]، عدداً من الصعوبات التي تواجه التعليم الأهلي العام، من أبرزها ضعف تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لمواكبة التغيرات والمستجدات. وأكدت هذه الدراسة أن من أهم متطلبات تطوير التعليم الأهلي تحديث اللوائح والأنظمة وتطويرها وإعداد أدلة إجرائية، ووضع أدلة تنظيمية. وقد ورد أيضاً في وثيقة برنامج التحول الوطني 2020 أن من التحديات التي تواجه التعليم الأهلي ضعف بيئة الاستثمار فيه، وغياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهرة [7].

واستناداً إلى ما سبق فإن قدم اللوائح والأنظمة وعدم تمسها مع مستجدات الميدان التربوي والتطورات الاقتصادية التي تواكب رؤية المملكة 2030، يشكل عائقاً لجذب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، كما يعيق نمو وتطور المدارس الأهلية مما قد يؤثر على بيئة العمل وجوده الأداء فيها؛ كل ذلك يجعل تطوير تلك اللوائح والأنظمة أمراً ضرورياً في ضوء التطورات المتسارعة التي تشهدها المملكة والتوجه نحو رفع مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في التعليم؛ لذا فقد تركزت مشكلة الدراسة في ضعف اللوائح والأنظمة الخاصة بالتعليم الأهلي العام وحاجتها للتطوير؛ لتسهيل إنشاء وتشغيل المدارس الأهلية وتبسيط الإجراءات والتنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي، وجذب المستثمرين للتعليم، ومعالجة المعوقات والتحديات التي تواجههم، ودعمهم في تطوير مدارسهم وفق لوائح وأنظمة مرنة تواكب المستجدات التنموية.

### أ. أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة:

1. ما واقع الأنظمة واللوائح التي تحكم العمل في المدارس الأهلية والجهات المشرفة عليها؟

2. ما مواطن التطوير المقترحة في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية لتتناسب مع التوجهات المستقبلية؟

### ب. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مناسبة أنظمة العمل في المدارس الأهلية مع التوجهات المستقبلية للتعليم والاستثمار في المملكة لتوسيع مشاركته في التعليم وذلك من خلال:

1. التعرف على واقع الأنظمة واللوائح التي تحكم العمل في المدارس الأهلية والجهات المشرفة عليها.

2. تحديد مواطن التطوير المقترحة في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية.

### ج. أهمية الدراسة

تعد الدراسة استجابة لرؤية المملكة 2030 بدعم الاستثمار في التعليم ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم إلى 25%، وتطوير الأنظمة والإجراءات، وتنع أهمية من تطوير لوائح وأنظمة مرنة ومتواكبة مع المستجدات التربوية والاقتصادية تسهم في تبسيط الإجراءات على المستثمرين والقائمين على المدارس الأهلية، وتسهيل إنشاء وتشغيل المدارس

لإنشائها، وتركزت معظم الأسباب في تعليم الحديث والعقيدة الصحيحة، واللغة العربية، واستمرت في أداء رسالتها في عهد الملك عبدالعزيز-رحمه الله- وتطورت أكثر لما حصلت عليه من تشجيع وإعانات مادية ومعنوية.

التعليم الأهلي بعد تأسيس المملكة العربية السعودية: يعد إنشاء مديرية المعارف العامة في عام ١٣٤٤هـ مرحلة متطورة في تاريخ النظام التعليمي في المملكة بمفهومه الحديث، حيث تطورت مظاهر الاهتمام بالتعليم، وفي العام ١٣٥٦هـ أصبحت المديرية مشرفة على التعليم في المملكة وامتدت جهودها إلى التعليم الأهلي عناية وإشرافاً، كما أصدرت قرارات تنص على عدم جواز ممارسة التعليم الأهلي إلا بترخيص منها. وساندت الدولة التعليم الأهلي وقدمت المعونات للعديد من مدارسها، ونتيجة لذلك زاد عدد المدارس الأهلية، فصدر نظام خاص بها يحدد شروطها، والتزاماتها، وكيفية ممارسة أعمالها، ومن أهم بنود هذا النظام: أن يتعهد مؤسسها بالخضوع لنظام المعارف العام، ويطبق التعليمات والأوامر المبلغة إليه من المديرية، وأن يقدم المنهج الدراسي الذي يتولى تطبيقه في المدرسة عند طلب الرخصة، وأن يقدم لمديرية المعارف في رأس كل سنة دراسية بياناً يحتوي على أسماء المدرسين ودرجاتهم العلمية.

الإشراف على التعليم الأهلي:

التعليم الأهلي من (1373-1423هـ)، وزارة المعارف: امتداداً لمراحل تطور التعليم في المملكة، وأهميته في المجتمع فقد تم في عام ١٣٧٣هـ تحويل مديرية المعارف العامة إلى وزارة المعارف، وأسند الإشراف على المدارس الأهلية إلى إدارة الثقافة الشعبية بالوزارة، ووضعت لها الضوابط لعملية التأسيس والإشراف، كما استحدثت عام ١٣٨٠هـ إدارة خاصة بالتعليم الأهلي تكون تابعة للمدير العام للتعليم. وفي عام ١٣٨٥هـ خصص في ميزانية وزارة المعارف بند خاص بإعانة المدارس الأهلية، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع عدد مدارس التعليم الأهلية في كافة المراحل، وصدرت عام 1390هـ وثيقة سياسة التعليم التي احتوت على مجموعة من الأسس والمبادئ الخاصة بالتعليم الأهلي لتشجيع ودعم التعليم الأهلي، وكان من أهداف إشراف وزارة المعارف عليه ضمان مستوى مناسب من التربية والتعليم والشروط الصحية بما لا يقل عن المدارس الحكومية، وتقدير مدى المساعدة المالية التي تقرر للمدرسة، لتحقيق العدل والتوازن بين مختلف المدارس الأهلية [11] ثم صدرت لائحة تنظيم المدارس الأهلية [9]، ويمثل صدورها قمة مراحل التطوير للمدارس الأهلية في المملكة في تلك الفترة، وتضمنت (24) مادة تنظم عمل المدارس الأهلية ولا زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا. واستمرت وزارة المعارف بالإشراف على التعليم الأهلي حتى دُمجت في عام 1423هـ مع الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التربية والتعليم.

التعليم الأهلي (1423-1436هـ) وزارة التربية والتعليم: ازداد الاهتمام بالتعليم الأهلي؛ حيث حُصصت له إدارة عامة للتعليم الأهلي والأجنبي للبنين ثم أنشأت بعد ذلك إدارة عامة للبنات، كما حظي التعليم الأهلي في تلك الفترة بتطور نوعي في المناهج حيث سمحت وزارة التربية والتعليم للمدارس الأهلية بتقديم أنواع من التعليم تختلف عن التعليم الحكومي وتطبيق برامج تعليمية دولية لتقديم تعليم متميز ذو جودة عالية، كما صدرت عدة قرارات وزارية في تلك الفترة تهدف إلى تطوير التنظيمات الخاصة بالتعليم الأهلي، وكان من أبرزها: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام لرفع جودة التعليم العام وتقليل تكاليفه مع المحافظة على مجانيته، وإعداد دراسة

الأهلية وتطويرها وتنظيم سير العمل فيها، وتحقيق مستويات عالية من الجودة لمخرجاتها.

د. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تحدد موضوع الدراسة في أنظمة التعليم العام الأهلي في المملكة العربية السعودية ومناسبتها للتوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة. الحدود البشرية: تمثلت في عينة قصدية من خبراء في التعليم الأهلي العام من وزارة التعليم، وخبراء من القطاع الخاص، وخبراء من الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي، وخبراء بخبرات علمية متنوعة.

الحدود الزمانية: طُبق الجزء الميداني من هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من عام 1440هـ.

هـ. مصطلحات الدراسة

الأنظمة: النظام لغةً: أَنْظَمَةُ: جمع نظام، والنِّظَامُ: الترتيبُ والِاتِّساق، ونظامُ الأمرِ قِوامُهُ وعماده، والنِّظَامُ الطَّرِيقَةُ [8]. ويقصد بالأنظمة إجرائياً في هذه الدراسة: اللوائح أو القواعد والتعميمات والتعليمات والقرارات والاشتراطات التي صدرت من وزارة التعليم أو الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي لتسهل في تنظيم عمل المدارس الأهلية وتحقيق أهدافها.

التعليم العام الأهلي: ويقصد به إجرائياً في هذه الدراسة: المدارس الأهلية لمراحل التعليم العام (ما دون الجامعي)، فالمدرسة الأهلية: كل منشأة غير حكومية حاصلية على ترخيص من وزارة التعليم، وتقوم بأي نوع من أنواع التعليم لتقديم خدمات التعليم العام، قبل مرحلة التعليم العالي.

المستثمر: يقصد به مالك/ المدرسة الأهلية أو من يمثله، كالمدير العام والرئيس التنفيذي للشركة.

التصور المستقبلي: ويقصد به في هذه الدراسة: مقترحات لتطوير أنظمة ولوائح التعليم الأهلي العام في المملكة؛ لتتوافق مع التوجهات المستقبلية ورؤية المملكة 2030، بُنيت على نتائج دراسة علمية.

المبحث الأول: التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية

مفهوم التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية: عرفت لائحة تنظيم المدارس الأهلية [9] بأنها: "كل منشأة غير حكومية تقوم بأي نوع من أنواع التعليم العام أو الخاص قبل مرحلة التعليم العالي، وتشرف عليها وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات". وهذا التعريف مضى عليه ما يقارب (45) سنة وتغيرت كثير من مفرداته في الواقع، لكن اللائحة نفسها لازالت سارية المفعول حتى الآن. وأوردت وزارة التعليم تعريفاً للمدارس الأهلية في القواعد المنظمة للرسوم الدراسية بأنها: "كل منشأة غير حكومية يرخص لها من وزارة التعليم وتقوم بأي نوع من أنواع التعليم العام قبل مرحلة التعليم الجامعي وتقدم مناهج تعليم سعودية أو غير سعودية". [10] ويعدّ التعليم الأهلي في المملكة سابقاً للتعليم الحكومي ومرت مسيرته التاريخية بتطورات وتغيرات، وأشرفت عليه جهات متعددة وتنوع اهتمام وتركيز خطط التنمية عليه، وتلخصت في أربع مراحل كما يلي:

التعليم الأهلي قبل تأسيس المملكة العربية السعودية: حيث كانت على شكل كتاتيب ثم تطورت بعدها لتصبح على هيئة مدارس نظامية متطورة ومتعددة المراحل والمناهج وخاصة في منطقة الحجاز في الوقت الذي لم يكن فيه مدارس حكومية، وقد أنشئت هذه المدارس من قبل بعض المواطنين أو المقيمين، ومن أهم هذه المدارس وأقدمها: المدرسة الصولتية التي أسست بمكة المكرمة عام 1292هـ، وغيرها الكثير، ولكل مدرسة منها مؤسس وسبب

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

تمحورت الرؤية في دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، تتقبل الآخر، وترحب بالكفاءات من كل مكان. وإيماناً بدور القطاع الخاص هدفت الرؤية لفتح أبواب الاستثمار من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة، والعمل على إزالة العوائق التي تحد من قيامه بدور أكبر في التنمية، وتطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، بما يسهل للمستثمرين وللقطاع الخاص فرصاً أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرها، وتحويل دور الحكومة من مزود للخدمة إلى منظم ومراقب للقطاعات، ويكون الاستثمار خاضعاً لإدارة مرنة ورقابة فعالة [17]. ولأجل تحقيق الأهداف الطموحة لهذه الرؤية، أطلقت عدة برامج منها برنامج التحول الوطني على مستوى (24) جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية؛ بحيث يتوافق هذا البرنامج مع خطة التنمية العاشرة، وقد احتوى على أهداف إستراتيجية تعتمد على أهداف خطة التنمية العاشرة في مجال التعليم والتدريب وتتقاطع معها بشكل كبير، وأعدت وزارة التعليم ثمانية أهداف إستراتيجية في مجال التعليم لتحقيق ستة أهداف وضعتها رؤية المملكة 2030 [17] ومنها الهدف الثامن: (مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم). ولضبط فاعلية الأثر المتوقع حددت وزارة التعليم مؤشر الأداء بنسبة 25% لالتحاق الطلاب بالتعليم الأهلي، ويرتبط الهدف الثامن للتحول بثلاثة من أهداف رؤية المملكة 2030، وهي: تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية، والتوسع في خصخصة الخدمات الحكومية، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.

ولمعالجة العوائق التي تواجه القطاع الخاص في كافة المجالات، ودعمه لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، ولإيجاد منظومة تنسيق متكاملة بين مختلف القطاعات ذات العلاقة؛ شُكلت اللجنة الوطنية للتأهيل والاستثمارية "تيسير" بقرار مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية [18] وهي لجنة تنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص والمشاركة في التنمية الاقتصادية، ويشارك فيها أكثر من 40 جهة حكومية والقطاع الخاص [19]. وقد كان للتعليم نصيب من عمل هذه اللجنة حيث تشارك وزارة التعليم كعضو فيها، وعُرضت فيها المعوقات التي تعيق نمو القطاع الخاص في التعليم، وقُدمت المقترحات لحلها، ومن ما تم في ذلك تعديل بعض الاشتراطات البلدية.

أنواع المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية:

تنوع المدارس الأهلية من حيث المناهج التي تدرسها والمسارات التي تتبعها كالتالي [5]:

- المدارس الأهلية التي تسير وفق خطط المدارس الحكومية ومناهجها (بالإضافة إلى مناهج خارجية محدودة في بعض المواد مثل اللغة الانجليزية).
- المدارس الأهلية التي تسير وفق خطط ومناهج خاصة تعتمد على جهات الإشراف على التعليم في المملكة أو جهات اعتماد أجنبية (البرامج الدولية)، أو كلاهما معاً.
- المدارس الأجنبية (العالمية) وهي المدارس التي تطبق مناهج غير المناهج السعودية، وبعض هذه المدارس يملكها مستثمرون سعوديون، وبعضها تملكها جاليات أجنبية.
- رياض الأطفال ودور الحضانه الأهلية والتربية الخاصة والمدارس الليلية للبنين.

بمشاركة شركة عالمية متخصصة BOOZ [12]، ومن أهمها إعداد إستراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام، وتأسيس شركة تطوير التعليم القششبابية. والتأكيد على توطین وظائف التعليم الأهلي وتنفيذ الأمر الملكي [57]، المتضمن تسجيل المعلمين والمعلمات لبياناتهم في موقع صندوق تنمية الموارد البشرية وتوقيع الاتفاقية الشاملة بالدعم، وموافقة مجلس الوزراء [13] على التوصيات المتعلقة بتشجيع مشاركة القطاع الأهلي في قطاع التعليم بالمملكة وجاء منها: تسهيل حصول المستثمرين في المجال التعليمي على موافقة الجهات الحكومية لبناء المدارس الأهلية على الأراضي المملوكة لهم أو المخصصة للتعليم. وتسهيل حصول المستثمرين في المجال التعليمي على أرض بأسلوب حق الانتفاع. ومراجعة الجهات ذات العلاقة للإعانة السنوية للمدارس الأهلية، وآليات تقويمها وفق معايير فنية لرفع كفاءتها وجودة مخرجاتها. وشراء المقاعد الدراسية (القسم التعليمي) في المدارس الأهلية مقابل رسوم تتكفل بها الدولة.

وفي تلك الفترة تضمنت خطط التنمية إشارات إلى أهمية التوسع في التعليم الأهلي من خلال السياسات والبرامج والخطط الحكومية؛ وقد رسمت الخطة التاسعة نسبة لمشاركة التعليم الأهلي حددت بـ (25%). إلا أن هذه النسبة لازالت لم تتحقق إلى آخر سنوات الخطة العاشرة؛ حيث بلغت نسبة مشاركة التعليم الأهلي (7,16%) [2]. كما ورد في الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم التي أعدها مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام [14] عدة أهداف عامة، ولكل هدف عدة سياسات لتحقيقه، منها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تطوير التعليم العام، وتضمنت عدة إجراءات منها: مراجعة سياسة منح رخص فتح المؤسسات التعليمية في ضوء إستراتيجية تطوير التعليم العام، وبناء وتطبيق نظام للحوافز والمحاسبية يضبط ويشجع المؤسسات المحلية والدولية الربحية وغير الربحية على الاستثمار في مؤسسات التعليم العام. وتأسيس شراكة بين مدارس وزارة التربية والتعليم ومدارس القطاع الخاص باستخدام أساليب التوأمة والتجميع.

التعليم الأهلي من (1436هـ حتى 1441هـ) وزارة التعليم، ورؤية المملكة 2030: دُمجت وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي لتصبح وزارة التعليم، وقد اهتمت وزارة التعليم بتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم وأولت التعليم الأهلي اهتمامها؛ حيث تم إنشاء وكالة التعليم الأهلي بقرار من وزير التعليم [15] لتتولى الإشراف على التعليم الأهلي العام والجامعي واستمرت حتى صدر الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم [16] لتنفصل لي وكالتين: وكالة التعليم العام الأهلي، ووكالة التعليم العالي الأهلي.

تزامن دمج وزارة التعليم مع سنوات خطة التنمية العاشرة (1435-1440هـ) التي اتضح فيها التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وتطوير الأنظمة واللوائح المدرسية؛ بما يحقق مبادئ العدالة والتنافسية، وكان من أهدافها تنوع مصادر تمويل التعليم والاستثمار فيه، ويندرج تحت هذا الهدف العام أهداف تفصيلية: (تشجيع المؤسسات التعليمية على تنوع مصادر التمويل والإفناق، والتوسع في الاستثمار في التعليم الأهلي، وتأسيس شراكات مع القطاع الخاص، وتطوير لوائح وأنظمة الاستثمار في التعليم) [82].

وفي العام 2016م/1437هـ تبنت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 لتكون منهجاً و خارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة،

بها. كما يحقق إشراف الدولة على التعليم الأهلي الأهداف التالية: ضمان مستوى مناسب من التربية والتعليم والشروط الصحية لا يقل عن مستوى مدارس الدولة. وضمان صحة اتجاه المدرسة وفق مقتضيات الإسلام. وتقدير المساعدة المالية التي تقرر للمدرسة لتحقيق العدل والتوازن بين المدارس. مساعدة المدارس الأهلية على تحقيق أهداف التربية والتعليم من ناحية الإشراف والدعم الفني.

2- لائحة المدارس الأهلية [9]: صدرت عام 1395هـ من مجلس الوزراء، وكانت أبرز قرارات تنظيم المدارس الأهلية في المملكة [20]، حيث تضمنت تقنين كل شؤون المدارس الأهلية في (24) مادة، فحددت مفهوم المدرسة الأهلية، ونظمت عمليات الدعم المالي والإشراف الفني والتوجيه التربوي والرقابة الإدارية، وأكدت الحرص على الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية، وطالبت بأن يعين لكل مدرسة مدير يكون مسؤولاً عن تسيير أمور المدرسة التعليمية والإدارية، كما وضعت اللائحة الشروط التي ينبغي توافرها في العاملين بالمدرسة الأهلية، وأكدت على ضرورة انطباق الشروط الصحية والتربوية على المبنى المدرسي، ومنعت استخدام المبنى لغير أغراض التعليم، وألزمت اللائحة المدرسة الأهلية أن تقدم لجهة الإشراف تقريراً سنوياً يوضح وضعها المالي، ونصت اللائحة على أن يكون تحديد الرسوم الدراسية من واقع التكلفة الفعلية للطلاب، كما نصت اللائحة على التزام المدارس الأهلية بتطبيق منهج التعليم الحكومي وأجازت لبعضها أن تطبق برامج تعليمية أو تدريبية أخرى ولكن بتخصيص خاص، وتقضي اللائحة بإغلاق المدرسة التي ثبت عجزها أو انحرفها وذلك في نطاق العقوبات والجزاءات التأديبية [9]. ويظهر أنواع من المدارس تدرس مناهج غير سعودية، مثل المدارس العالمية (الأجنبية) صدرت لائحة التعليم الأجنبي عام 1418هـ من مجلس الوزراء وتكونت من (21) مادة، نظمت وضع المدارس الأجنبية الخاصة بالجاليات المقيمة في المملكة ضمن ضوابط محددة، وحددت الترخيص والإشراف على المدارس الأجنبية وفروعها من اختصاص وزارة المعارف، وقيدت قبول السعوديين في هذه المدارس بموافقة الوزير وفي ظروف محددة، وألزمت بإنشاء مجلس خاص للمدارس الأجنبية، كما اشترطت اللائحة على المدارس الأجنبية تدريس مواد لتعليم مبادئ اللغة العربية، والحضارة الإسلامية، وتاريخ المملكة وجغرافيتها، بما لا يقل عن ساعة واحدة في الأسبوع، وتُشكل بالوزارة لجنة تتولى التحقيق في مخالفات أحكام هذه اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذاً لها، والتوصية بالعقوبة المناسبة [21].

3- ترخيص المدارس الأهلية: بموجب لائحة المدارس الأهلية [9] في مادتها الثانية فإنه لا يجوز فتح مدرسة أهلية أو نقل ملكيتها أو تغيير مكانها أو مرحلة التعليم فيها إلا بعد الحصول على ترخيص كتابي يصدر بقرار من رئيس جهة الإشراف وفقاً للإجراءات والشروط. وللحصول على ترخيص جديد للمنشآت التعليمية والتدريبية، بأي نوع من التعليم أو التدريب (مدارس/ التربية الخاصة/ تحفيظ القرآن/ المعاهد والمراكز) أو إضافة مراحل تعليمية جديدة، يُشترط الالتزام بالطاقة الاستيعابية للمبنى والالتزام بالشروط التالية [22]: إذا كان المتقدم فرداً: أن يكون سعودي الجنسية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وألا يقل مؤهله العلمي عن الثانوية العامة للمدارس الأهلية، والبكالوريوس للمعاهد والمراكز الأهلية، وألا يقل عمره عن 25(سنة، وألا يكون موظفًا حكوميًا، وإذا كان المتقدم لا يستطيع مباشرة العمل بنفسه، عليه توكيل شخص ينوب عنه و تنطبق عليه الشروط. أما إذا

- مسارات أخرى: مدارس تدرس مناهج بعض الدول العربية في المدارس الأهلية، بشرط حصولها على موافقة وزارة التعليم، وتوقيع مذكرة تفاهم بين البلدين مبني على مبدأ المعاملة بالمثل لكل دولة تطلب تطبيق مسارها.

المبحث الثاني: أنظمة التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية: اهتمت المملكة العربية السعودية بالتعليم الأهلي وسنت له اللوائح والأنظمة؛ لضمان اتباعه لقيم وأهداف السياسة العامة للتعليم وفق مقتضيات الدين الإسلامي الحنيف، ولضمان نوعية راقية من التعليم لا تقل عن التعليم المقدم في المدارس الحكومية. وحالياً تشرف وزارة التعليم على مؤسسات التعليم الأهلي ممثلة في وكالة التعليم العام الأهلي، ولكون مؤسسات التعليم الأهلي تحمل طابعاً استثمارياً وتتبع للقطاع الخاص بالإضافة لدورها التربوي التعليمي؛ لذا - فبالإضافة إلى وزارة التعليم- فإن عملها يرتبط بعدة جهات حكومية وغير حكومية. وقد تم الاطلاع على كافة اللوائح والأنظمة والتعاميم والقرارات التي تم الحصول عليها، ومن ثم تحديد الجهات المشرفة على التعليم الأهلي، وجمع لوائحها وأنظمتها وتصنيفها تحت محورين (الأنظمة واللوائح الخاصة بإنشاء المدارس الأهلية، والأنظمة واللوائح الخاصة بتشغيل المدارس الأهلية)، وتتلخص في الآتي:

الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية: يتميز عمل التعليم الأهلي بأنظمتها المتعددة وارتباطه بعدة جهات محلية وعربية وأجنبية، حكومية وخاصة، مثل: وزارة المالية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية وإدارة الدفاع المدني، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة والاستثمار، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة النقل، والهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الموارد البشرية، والهيئة العامة الزكاة والدخل، وسفارات الدول لدى المملكة، وشركة تطوير التعليم الفايضة وغيرها، والغرف التجارية والقطاع الخاص (أفراد وشركات تعليمية)، بالإضافة إلى ارتباط عمله مع إدارات مختلفة داخل وزارة التعليم، مثل: وكالة البرامج التعليمية فيما يخص الموهوبين والتربية الخاصة وتعليم الكبار، ووكالة التخطيط والتطوير فيما يخص المعلومات والتقارير والإحصائيات، ووكالة التعليم العام فيما يخص الإشراف التربوي والنشاط والإرشاد والطفولة المبكرة، وإدارة المتابعة، بالإضافة للإدارة العامة للشؤون القانونية، والإدارة العامة للأمن والسلامة. ويخضع عمل التعليم الأهلي مع هذه الجهات إما للائحة أو تنظيم يأخذ عدة أشكال (قرار، تعميم، اشتراطات)، وتختلف مراحل ارتباط عمل هذه الجهات بالتعليم الأهلي حسب طبيعة عملها، وبعضها يرتبط عمله بالمدارس الأهلية في مرحلة الافتتاح والإنشاء، وبعضها يكون عملها أثناء تشغيل المدارس، وبعضها جهات رقابية تتعامل مع التعليم الأهلي لرقابة الأداء والمحاسبية مثله مثل جميع قطاعات الدولة.

الأنظمة واللوائح المتعلقة بإنشاء المدارس الأهلية: تخضع المدارس الأهلية عند إنشائها لأنظمة التعليم في المملكة، وكذلك مجموعة أنظمة لجهات أخرى نوضحها كالتالي:

1. سياسة التعليم في المملكة: جاء في الوثيقة [11] ما يلي: تشجع الدولة التعليم الأهلي في كافة مراحلها، ويخضع لإشراف الجهات التعليمية المختصة فنياً وإدارياً، ويوضح ذلك النظام الخاص به. والترخيص بافتتاح المدارس الأهلية خاص بالجهات التعليمية المختصة ولا يسمح به لغير السعوديين. ويوضح نظام التعليم الأهلي الشروط التي يجب توفرها والواجبات التي يلتزم

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

6. المرافق والمباني التعليمية:

أ- الاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية: أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية [28] دراسة للاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية، نتج عنها إعداد اشتراطات فنية خاصة بالبلديات، وتناولت هذه الاشتراطات متطلبات إنشاء المدارس الأهلية سواء على الأراضي الفضاء غير المخصصة لمرفق تعليمي، أو تلك المخصصة لمرفق تعليمي، وكذلك تغيير استعمال المنشآت القائمة إلى مدارس أهلية. كما تناولت الإجراءات الخاصة بالتراخيص والجهات ذات العلاقة، واشتراطات التصميم والبناء، ومتطلبات السلامة الواجب توافرها في مثل هذه المشاريع، وفي ضوء تلك الدراسة أضافت وزارة التربية والتعليم إفادة الأمانة أو البلدية بتوافر الشروط في المبنى كأحد مسوغات طلب الترخيص [29].

وكانت تلك الاشتراطات تشكل صعوبة نوعاً ما، مع قلة وندرة الأراضي المخصصة للمدارس، فمن هذه الاشتراطات أن يكون الموقع على شارع تجاري مما يضاعف من قيمة الأراضي، ويرفع من تكاليف الاستثمار فيها، إضافة إلى أنه يشكل خطورة كبيرة على الطلبة والطالبات، وبسبب اختناقات مرورية في تلك الشوارع [30]، كما أن الاشتراطات كانت واحدة لجميع المدن بغض النظر عن كونها مدن ترتفع فيها أسعار الأراضي التجارية كالمدين الرئيسية الكبرى، أو مدن تقل فيها تلك الأسعار، ففي دولة كالمملكة العربية السعودية يصعب تطبيق اشتراطات موحدة على المدارس الأهلية التي تتفاوت مناطقها من حيث النمو العمراني، والكثافة السكانية، والمستويات الاقتصادية، والطبيعة الجغرافية حيث توجد فوارق كبيرة واختلافات واضحة في المناطق والمحافظات [31].

وبإقرار رؤية المملكة 2030 والتي من أهدافها التوسع في التعليم الأهلي، ومع وجود حاجة ماسة لمراجعة الاشتراطات البلدية الخاصة بالتصريح بمدارس التعليم الأهلي، تم في ضوء ذلك تشكيل لجنة من وزارة التعليم ووزارة الشؤون البلدية والقروية لمراجعة اشتراطات البلدية، وتمت مراجعتها والتعديل عليها وإقرار العمل بالتعديلات لمدة ثلاث سنوات، وجاءت الاشتراطات بعد دراستها من قبل الوزارتين ببعض التعديلات والتغييرات بينما احتفظت ببعض الشروط السابقة. وكانت أبرز التعديلات تعميم للأمانات [32]: إستثناء مدارس رياض الأطفال من شرط الشارع التجاري، وتم تقليص المساحات المطلوبة نسبياً في جمل المراحل والمجمعات. كما تم التعديل على المسافة بين موقع تعليمي قائم وآخر في نفس المرحلة الدراسية، وأضيفت تفاصيل وتوضيح حسب المرحلة والنوع وحجم الشارع.

ب. الاستفادة من أراضي المرافق التعليمية: في عام 1419هـ تشكلت لجنة من ممثلي وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات ووزارة الشؤون البلدية والقروية لاقتراح الحلول المناسبة لدعم وتلبية مطالب الراغبين في إنشاء المدارس الأهلية على أراضٍ للمرافق التعليمية مع ضوابط وقواعد لتنظيم العملية، واتفقت الجهات الثلاث على التعليمات والشروط الخاصة بطلب إنشاء مدرسة أهلية على مرفق تعليمي، وكان منها توفير أراضي وتأجيرها للراغبين في إقامة مدارس أهلية، وفي حالة عدم توفر أرض حكومية لدى البلديات فينظر في إعطاء الفرصة للراغبين في البناء على بعض أراضي المرافق التعليمية التي يملكونها والمخصصة للمدارس وفق شروط وضوابط محددة [33]. ثم أصدرت وزارة التربية والتعليم تعميماً إلحاقياً لإضافة فقرة إضافية تنص على: "أن يكون في المخطط المطلوب إنشاء المدرسة الأهلية

كان المتقدم شركة: أن تكون ذات منشأ سعودي أو خليجي، وأن يكون أحد نشاطاتها تعليمياً، وألا يقل مؤهل ممثل الشركة عن المستوى الجامعي. وتتولى وزارة التعليم إصدار أنواع من التراخيص للتعليم الأهلي العام كما ورد في دليل المستثمر [23] وهي: ترخيص مدارس رياض الأطفال سواء الأهلية أو العالمية، وترخيص مدارس البنين الأهلية أو العالمية لجميع المراحل (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، وكذلك ترخيص مدارس البنات الأهلية أو العالمية (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، وأيضاً ترخيص لمعاهد اللغات ومعاهد تعليم الخط العربي ومراكز الإشراف والتدريب التربوي. وأن لا يكون سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية أو الطرد من الخدمة، وأن يكون لديه القدرة المالية على إنشاء وتشغيل المدارس. أما الشركات فيجب أن تنطبق شروط الأهلية على ممثل الشركة، وأن يقدم عقد تأسيس الشركات، وشهادة بنكية. كما أن شروط أهلية المستثمر (طالب الترخيص) لم تحدد جنسية المستثمر كشرط للترخيص في دليل المستثمر [23] مما يدل على السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار.

ونجد أن شروط طالب الترخيص (أهلية المستثمر) تطورت وتحديثت عما كانت عليه في لائحة التعليم الأهلي [9]، وهي شروط خاصة بالاستثمار في التعليم تضيفها لوائح التعليم، كذلك نجد أن الترخيص للمدارس الأهلية فئة واحدة ولا توجد لها تقسيمات أو أنواع، فلم تحدد جميع الأدلة تقسيم للتراخيص أو فئات ودرجات معينة ولم تربطها بالجودة أو تقييم المدارس، وهذا يقلل مرونة التراخيص ولا يحقق العدالة حيث تأخذ جميع المدارس بجميع التصنيفات نفس الترخيص، بينما يقترح الدليل الشامل لتراخيص واعتماد المدارس الخاصة في دول الخليج تقسيم الترخيص إلى ترخيص المؤقت عبارة عن موافقة مبدئية تتضمن رخصة للعمل ولمدة سنة واحدة، تمنح هذه الرخصة لتمكين المؤسسة من استكمال شروط معينه ومواصفات، كالأبنية والتجهيزات الكبيرة كالمسرح أو غرفه المدرسين أو الملاعب. وترخيص دائم وهو موافقة محددة بفترة زمنية مدتها 3-5 سنوات، ولا يعني تحديد الفترة إلغاء الترخيص وإنما لغايات خضوع المؤسسة إلى التقييم الدوري وتطبيق معايير الاعتماد لاحقاً.

4. إقراض المشاريع التعليمية: لتطوير البيئة التربوية والتعليمية في المدارس الأهلية ورغبةً في مساعدة المستثمرين للتخلص من المباني المستأجرة وتشجيعهم على تشييد مبانٍ مدرسية، تمنح المدارس الأهلية قروضاً لتشيد مبانٍ مدرسية وقروضاً أخرى للتجهيزات المدرسية، حيث وضعت وزارة المالية [24] المتطلبات والشروط وقواعد وإجراءات إقراض المشاريع التعليمية الأهلية [25].

5. الأمن والسلامة: في عام 1420هـ أصدرت وزارة المعارف تعميماً بعدم الترخيص للمدارس الأهلية إلا بعد اطلاع الدفاع المدني على واقع المبنى وتوفير متطلبات السلامة فيه، واشترطت إرفاق موافقة الدفاع المدني من ضمن مسوغات الترخيص، حيث أكدت وزارة الداخلية ضرورة توفر اشتراطات ومتطلبات السلامة في مباني المدارس الأهلية [26]، ومن ذلك الحين حتى اليوم وشهادة الدفاع المدني من ضمن مسوغات الحصول على ترخيص للمدارس الأهلية. كما اعتمدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاحقاً تطبيق الاشتراطات الموحدة للسلامة والإشراف الوقائي "متطلبات الوقاية للحماية من الحريق في المباني" [27]

عليه أكثر من مرفق تعليمي لنفس الجهة الحكومية" [34]. وفي نفس العام أصدرت وزارة التربية والتعليم أيضاً تعميماً إلى إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات لإيجاد خطة زمنية متابعة التخلص من مباني المدارس الأهلية المستأجرة، وتحديد فترات زمنية كافية تساعد ملاك المدارس الأهلية على تشييد مباني مدرسية تلي احتياجات العملية التعليمية خاصة في ظل وجود قروض ميسرة، وقد حددت الخطة للمدارس المرخص لها حديثاً مدة ثمان سنوات من بدء الترخيص، والمدارس الأهلية المرخص لها سابقاً ولا تزال تعمل في مباني مستأجرة تشكل لها لجان لتحديد المدة المقررة لكل مدرسة من 5 إلى 8 سنوات؛ لتشيد مباني مدرسية وتحديد الطاقة الاستيعابية للمبنى القائم من الفصول والطلاب [35]. إلا أن نسبة المدارس الأهلية ذات المباني المستأجرة لم تتراجع كثيراً ولم تحقق هذه الخطة الزمنية أهدافها حتى انتهت المدة المحددة في عام 1432هـ، بعد ذلك صدرت موافقة مجلس الوزراء [13] على التوصيات المتعلقة بتشجيع القطاع الأهلي في التعليم ومنها تسهيل حصول المستثمرين في المجال التعليمي على موافقة الجهات الحكومية على بناء المدارس على الأراضي المملوكة لهم أو المخصصة للتعليم.

وفي عام 1436هـ وافق مجلس الوزراء على ضوابط استفادة «المدارس الأهلية» من أراضي المرافق التعليمية [36]، ثم عدلت تلك الضوابط بموافقة مجلس الوزراء [36]، حيث تضمن التعديل تشكيل لجنة دائمة في كل إدارة تعليم برئاسة مدير الإدارة وعضوية ثلاثة على الأقل ممثلين لكل من: إدارة شئون المباني، إدارة التعليم الأهلي، إدارة التخطيط المدرسي، وذلك لدراسة الطلبات التي يقدمها مالكو أراضي المرافق التعليمية أو المرخص لهم بإنشاء مدارس أهلية عليها.

وعلى الرغم من إجراء التعديلات على اشتراطات البلدية واشتراطات الاستفادة من المرافق التعليمية إلا أنها لازالت لم تحقق متطلبات نمو قطاع التعليم الأهلي بالدرجة المطلوبة؛ ويمكن أن يبرر ذلك بعدم مرونة الشروط الموضوعية وكثرة إجراءاتها؛ فشرط وجود شارع تجاري يزيد من سعر الأرض.

ج- مشاريع شركة تطوير التعليم الخاصة بالمباني والمرافق التعليمية للمدارس الأهلية: شركة تطوير للمباني هي شركة حكومية مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة تعمل على أسس تجارية متخصصة في إدارة المشاريع الحكومية، انطلقت أعمالها في عام 2013م، ومسند لها مهام تنفيذ مشاريع المباني المدرسية والتعليمية والمرافق الإدارية لوزارة التعليم وتشغيلها وصيانتها وتطويرها، وبموجب العقد الإطاري المبرم بين وزارة التعليم وشركة تطوير للمباني [37]. وتقدم شركة تطوير للمباني حالياً في مجال المدارس الأهلية ثلاثة برامج لدعم مستثمري التعليم الأهلي وتلبية احتياجاتهم، وهي [37]:

1. برنامج اعتماد تصاميم المدارس الأهلية للمستثمرين الراغبين بإنشاء مباني تعليمية.
2. برنامج استفادة المدارس الأهلية من المرافق التعليمية التي يملكها القطاع الخاص.
3. برنامج تدرج رفع كفاءة مباني التعليم الأهلي غير التعليمية.

وفي السياق نفسه أعدت شركة تطوير للمباني دليلاً يوضح آلية اعتماد تصاميم المباني التعليمية بشكل مفصل، ويقوم هذا الدليل بتفصيل معايير الفراغات التعليمية، مساحة الطالب الدنيا، الخدمات وغيرها من الاحتياجات التي تسهم في رفع كفاءة المباني لتتوافق وظيفتها. وينقسم الدليل إلى قسمين أساسيين [38]:

1. دليل إجراءات اعتماد التصاميم: مراحل وخطوات الاعتماد.
2. دليل الحد الأدنى لمعايير التصميم: تتضمن معايير عامة ومعايير مفصلة للمبنى المدرسي حسب المرحلة التعليمية.

فالدليل يوضح المعايير العامة الواجب مراعاتها في المباني والمجمعات التعليمية بما يخص الأراضي، ويتوسع بعد ذلك بتحديد معيار مساحة الطالب الدنيا بحسب النطاق العمراني لمنطقته وأيضاً بحسب الفئة العمرية ابتداء من مرحلة الحضانه ورياض الأطفال والمرحلة الابتدائية والمتوسطة وانتهاء بالمرحلة الثانوية. كما يشترط تحقيق معايير المديرية العامة للدفاع المدني للأمن والسلامة، ومتطلبات وزارة الشئون البلدية والقروية، ودليل مركز الملك سلمان الإرشادي للوصول الشامل.

وبدأ برنامج (تدرج) وهو برنامج تقييم لمباني المدارس الأهلية غير التعليمية للتأكد من مطابقتها لمعايير الحد الأدنى، ويقدم البرنامج التوصيات لرفع كفاءة المباني تدريجياً والاستغناء عن غير الصالح منها على أربع مراحل [37]. اللوائح والأنظمة المتعلقة بتشغيل المدارس الأهلية: تخضع المدارس الأهلية أثناء تشغيلها لأنظمة التعليم في المملكة، وكذلك مجموعة أنظمة لجهات أخرى نوضح أبرزها كالتالي:

1. الإعانة السنوية: اهتمت المملكة بتقديم الدعم والإعانة للتعليم الأهلي منذ فترة مبكرة، حيث ذكر السنبل وآخرون [39] أنه في عام 1385هـ خصص في ميزانية وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية بند خاص بإعانة المدارس الأهلية، وشكلت لجنة لعمل مشروع لتنظيم توزيع الإعانات، ثم وافق مجلس الوزراء في قراره رقم 80 لعام 1385هـ على هذا التنظيم الذي حدد إيرادات المدارس الأهلية من رسوم الدراسة والإعانات الحكومية والتبرعات بالنسبة للمدارس الخيرية، وتمثلت الإعانات في المساعدات السنوية، والمساعدات الفنية على شكل مدرسين ومدرسات ومباني حكومية، وتقديم المناهج والكتب المدرسية دون مقابل، وتقديم النشرات والسجلات والمطبوعات. بعد ذلك صدر قرار مجلس الوزراء [40] المنظم لتوزيع الإعانات على المدارس الأهلية بنين وبنات، ووضع لائحة تنظيمية لقواعد الإعانة وصنف المدارس الأهلية التي تعطى إعانة إلى:

1. مدارس مجانية لا تأخذ رسوماً من الدارسين مثل المدارس الدينية التي أنشئت من أجل نشر تعاليم الإسلام، وهذه تصرف لها إعانة كاملة.
2. مدارس أنشئت من قبل جمعيات مثل الجمعيات النسائية أو الجمعيات الخيرية بهدف نشر التعليم، وهذه يتم تمويلها من مصدرين هما: الرسوم التي ستحصل عليها من أولياء الأمور، والإعانات الحكومية المقترحة.
3. مدارس أهلية تستهدف الريح وتأخذ رسوماً وتُمنح إعانات حسب نتائج تفتيشها إدارياً وفنياً.

وبناء على التصنيف السابق يتم تقويم كل مدرسة من قبل لجنة مختصة تزور هذه المدارس وتقوم جميع جوانب العمل المدرسي وفق نظام يتيح استمرارية إعانة الدولة للمدارس التي يثبت جدارتها.

بعد ذلك أعدت وزارة المعارف [41] قواعد خاصة لصرف الإعانة، حيث تشكلت لجنة من وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات لوضع قواعد صرف الإعانة المالية للمدارس الأهلية يسترشد بها عند تقويم المدارس الأهلية وتحديد الدرجة التي تستحقها، فتضمنت (25) مادة جاء فيها تصنيف المدارس الأهلية إلى صنفين (لا تستهدف الريح). وهذا النوع يقدم ميزانيته المالية السنوية مصدقة من محاسب نظامي إلى وزارة المالية والاقتصاد

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

بعضها، وفقاً لقيمة الدعم ونوعية المدرسة، ومن هنا تتركز وظيفة الدولة في المساعدة في تمويل مصاريف التعليم بدلاً من توفير التعليم نفسه [44]. وتعتمد هذه الصيغة على آلية توزيع "كوبونات" حكومية على الطلبة أو أولياء أمورهم الراغبين في الالتحاق بمرحلة تعليمية معينة، والذين بدورهم ينفقونها على التعليم في مؤسسة تعليمية من اختيارهم [45]. وقد بدأ تطبيق مشروع القوائم التعليمية في المملكة مع بداية العام الدراسي 1437/1438 هـ فالقسمة التعليمية عبارة عن منحة مجانية من وزارة التعليم من خلال مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) للدراسة في مدرسة أو برنامج تربية خاصة (أهلي) على حساب الوزارة للفتحة المستحقة وفق اشتراطات ومعايير محددة [46]. وتشمل الفئات التالية: رياض الأطفال، والتربية الخاصة (رياض الأطفال، مراحل تعليمية) [47]

3. الرسوم الدراسية: يقصد بها رسوم الخدمة التعليمية التي تقدمها المدرسة الأهلية أو الأجنبية شاملة لرسوم المقررات الدراسية عدا رسوم الزي المدرسي والنقل [10]. وحين وضعت وزارة المعارف قواعد صرف الإعانة [41] ضمنها مادة خاصة بأن تتولى الجهات المشرفة على التعليم الأهلي إصدار لائحة لتحديد الرسوم المدرسية متى ما رأت ذلك مناسباً، كما أصدر مجلس الوزراء قراراً [48] بأن تتولى وزارة التربية والتعليم وضع ضوابط للرسوم الدراسية التي تفرضها المدارس الأهلية، وأن تقوم بمراجعتها، كما أعطى الوزارة صلاحية طلب تعديل الرسوم الدراسية بما يتوافق مع تلك الضوابط، فأعدت الوزارة في ضوء ذلك قواعد ومعايير وألزمت بها المدارس الأهلية، وربطت زيادة المدارس للرسوم الدراسية بموافقة وزارة التعليم على ذلك، كما شكلت الوزارة لجنة مختصة لمراجعة الرسوم الدراسية، وإعداد الأدلة الإرشادية وتدريب المختصين في المناطق والمحافظات، كما سمحت الوزارة للجنة بالاستعانة بجهة من القطاع الخاص متخصصة في الجوانب المالية أو الفنية لدراسة الوثائق المتخصصة وإبداء الرأي حيالها. وكانت المعايير متنوعة معايير الكلفة ومعايير الجودة والكفاءة.

كما أكدت قواعد الرسوم الدراسية على وجوب إشعار أولياء الأمور بقرار تعديل الرسوم الدراسية قبل نهاية العام الدراسي، حسب ماورد في لائحة المدارس الأهلية، وتعامل المدرسة التي لا تشعر أولياء الأمور وفقاً لما ورد في تلك اللائحة، وللائحة المدارس الأجنبية، ووضحت أن تحصيل الرسوم الدراسية من اختصاص المدرسة وفق العقد الذي تبرمه مع ولي الأمر، كما أوضحت أن هذا القرار يلغي ما صدر من قرارات سابقة [10]. ولعلاج وضع الطلاب والطالبات الذين يتعثرون في سداد الرسوم الدراسية؛ بما يكفل مواصلة تعليمهم وعدم التوقف أو الانقطاع الذي قد يترتب على إيقاف المدارس الأهلية لهم، أو منعهم من النقل من مدرسة إلى أخرى، وتلافياً للأثار السلبية الناتجة عنهم من النواحي التربوية والاجتماعية والأمنية، وحفظاً لحقوقهم وحقوق المدارس، قررت وزارة التربية والتعليم أن يتم نقل الطلاب والطالبات المتعثرين في سداد الرسوم إلكترونياً في برنامج نور مواصلة تعليمهم في مدارس أخرى مع الاستمرار في حجز شهادتهم الدراسية ووثائقهم إلى أن تتم المخالصة المالية مع المدرسة أو الجهة التي قامت بالحجز [49].

ويتبين مما سبق أن الوزارة سعت لتقنين الرسوم الدراسية ووضعت لها معايير، ووضعت الإجراءات المتبعة كما حددت فترات زمنية لطلب زيادة الرسوم واشترطت إعلام أولياء الأمور، إلا أن اللجنة الخاصة بالرسوم الدراسية لم تتضمن وجود أعضاء بخبرات قانونية أو استثمارية أو من خارج

الوطني للنظر بتغطية ما يلحقها من عجز مالي وفقها، ومدارس (تستهدف الريح) وقُسمت إلى أربع فئات (رياض أطفال، ابتدائي، متوسط، ثانوي). كما تضمنت القواعد تحديداً لوحات الطالب أو الطالبة للمدارس الأهلية المستهدفة للريح حسب الدرجات والفئات، وكانت قيمة الوحدة الرمزية 28 ريالاً لكل طالب/ة، وحُددت ثلاث درجات لكل فئة ويكون استحقاقها للدرجات حسب النقاط التي تحصل عليها المدرسة نتيجة تفتيشها إدارياً ومالياً وفتياً من إجمالي 300 نقطة (251-300 الدرجة الأولى، 201-250 الدرجة الثانية، 151-200 الدرجة الثالثة، 150 نقطة فأقل تستبعد من جدول الإعانة السنوية لتلك السنة وتخطر بضرورة تحسين مستواها). كما ورد في القواعد أيضاً تحديد للنقاط والمعايير، وتوزعت على جميع جوانب العمل المدرسي من (السجلات ومستوى الهيئة الادارية وهيئة التدريس ومستوى الطلاب ونجاحهم، والنظافة العامة وصلاحية المبنى، ووسائل الإيضاح والمكتبة، الأثاث المدرسي، والنشاط المدرسي) وتحت كل معيار عدة مؤشرات. كما نصت قواعد صرف الإعانة على أن على الجهات المختصة في كل من وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات إصدار لائحة لتحديد الرسوم المدرسية متى ما رأت ذلك مناسباً. وبعد هذا القرار أصبحت صورة المدرسة الأهلية أكثر وضوحاً من حيث كونها مشروعاً تربوياً استثمارياً يستهدف الريح المادي تحكمه الأنظمة واللوائح الصادرة من وزارة التربية والتعليم، والهادفة إلى تقديم أداء تربوي وتعليمي لا يقل عن أداء المدارس الحكومية [42].

وتتنوع الإعانات الحكومية المقدمة لقطاع التعليمي الأهلي من إعانات مباشرة منها العينية مثل تعيين مديرين براتب تدفعه الدولة، توفير الكتب المدرسية مجاناً، ومنها النقدية حيث يبلغ حجم الإعانة السنوية للمدارس الأهلية (61 مليون ريال منها (28 مليون للبنين و(33 مليون ريال للبنات، بمتوسط إعانة سنوية للطلاب (184) ريال، تمثل (2,5%) من نسبة الوفر المالي التي تحققه المدارس الأهلية لميزانية الوزارة والذي بلغ حوالي (10) مليار ريال، أو إعانات غير مباشرة مثل إعانة الكهرباء وهي إعانة تعتبر متواضعة نسبياً، والإشراف التربوي من قبل أهل الاختصاص بالوزارة، وبعض خدمات التدريب التعليمي والتربوي [1].

ويتضح مما سبق أن قواعد صرف الإعانة السنوية السابقة [41] تضمنت تفاصيل لم تعد ذات أهمية في الوقت الحالي، كما أنها لم تتضمن مؤشرات مهمة تخص السلامة والتراخيص والتوظيف؛ لذلك طُورت تلك المؤشرات وتم إعداد سجل تقويم الإعانة السنوية للمدارس الأهلية وتطورت معاييرها لتشتمل على العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر في المدرسة، كما تم توزيع النقاط لكل عنصر حسب البيانات التي يحتويها ليساعد في التقدير الدقيق لما تستحقه كل مرحلة دراسية [43].

أن معايير الإعانة السنوية ومبالغها وآلياتها لم تعد مناسبة للهدف الذي وُضعت من أجله ولا تلائم المستجدات الحديثة، حيث يتضح ثبات مبلغ الإعانة منذ زمن طويل على الرغم من نمو التعليم الأهلي وتضاعف أعداد المدارس، كذلك عدم ثبات معايير التقييم وعدم توحيد معاييرها بشكل شامل وموحد يحقق العدالة، وأيضاً عدم ثبات وتحديد حالات حجب الإعانة.

2. القوائم التعليمية: هي "كوبونات" تقدم للوالدين؛ لتعليم أبنائهم في المدارس التي يختارونها بأنفسهم، وتستخدم لدفع المصاريف المطلوبة، كلها أو



السعوديين والسعوديات، وأن تعمل وزارة المعارف ورئاسة تعليم البنات على التعرف على احتياجات المدارس الأهلية وتصميم برامج تدريبية للمساعدة في تأهيل خريجي وخريجات التخصصات النظرية غير التربوية للاستفادة منهم في شغل الوظائف التعليمية [52,53].

بعد ذلك اتفقت وزارة المعارف وصندوق تنمية الموارد البشرية ليقوم الصندوق بدعم المدارس الأهلية مالياً، ويشارك في تحمل مرتبات السعوديين ويهدف هذا الدعم إلى [54]: زيادة نسبة توظيف السعوديين والسعوديات في المدارس الأهلية، وتوفير ميزانية تعينهم على الاستمرار، ومشاركة ملاك المدارس في تحمل تكاليف توظيف السعوديين والسعوديات. ويتم الدعم إما بدعم التوظيف المباشر، حيث يساهم الصندوق بـ50% من الراتب الإجمالي للموظف لمدة سنتين بما لا يزيد عن ألفي ريال شهرياً لكل موظف، أو أن يتم الدعم بالتدريب المرتبط بالتوظيف بحيث يتحمل الصندوق 75% من راتب الموظف أثناء تدريبه بحيث لا تزيد مدة التدريب عن سنتين و لا تزيد مساهمة الصندوق عن 1500 ريال شهرياً، وتكون الجهة الموظفة مسؤولة عن تكاليف التدريب، كما يتحمل الصندوق لمدة سنة 50% من الراتب الإجمالي للموظف بعد سنة تدريبية بما لا يزيد عن ألفي ريال شهرياً لكل موظف.

وفي عام 1424هـ استمرت وزارة التربية والتعليم بتوطين الوظائف التعليمية في المدارس الأهلية تدريجياً وخصوصاً في التخصصات التي زادت بها أعداد الخريجين السعوديين مثل (التربية البدنية والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والمكتبات ومحضري المختبرات)، وأوقفت رفع طلبات الاحتياج أو نقل الكفالة للمدارس الأهلية في هذه التخصصات، كما تم ربط حصول المدرسة الأهلية على التأشيرات للعام الدراسي الجديد بتحقيق نسبة السعودة التي تقرها جهة الإشراف [55].

واستمرت وزارة التربية والتعليم بالعمل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (50) [51,56]، حتى صدر الأمر الملكي الذي نص في البرنامج الخامس منه على سعودة وظائف التعليم الأهلي من خلال زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية، ووضع حد أدنى للرواتب بحيث لا تقل عن 5600 ريال عن طريق مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية بـ50% من الراتب لمدة خمس سنوات [57].

وفي ضوء ذلك بدأت وزارة التربية والتعليم بتنظيم عملية اختيار وترشيح اللذين يزاولون العمل التربوي في المدارس الأهلية وفق ضوابط محددة، واشترطت فهم أن لا يقل المؤهل عما يماثله في المدارس الحكومية وفقاً للمادة العاشرة من لائحة المدارس الأهلية، وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه فيما يخل بالشرف أو الأمانة وفقاً للمادة التاسعة من نفس اللائحة، وأن يجتاز المقابلة الشخصية واختبار المركز الوطني للقياس والتقويم وأن يكون لائقاً طبياً. وحددت الوزارة الموافقة بمدة خمس سنوات على أن تطبق الجزاءات والمخالفات مثل ما يطبق في المدارس الحكومية، وعلى أن لا يقل الراتب عن الحد الأدنى الذي يدعمه صندوق الموارد البشرية [58]. كما أكدت وزارة التربية والتعليم على تنفيذ الأمر الملكي وضرورة تسجيل بيانات المعلمين والمعلمات السعوديين في موقع صندوق تنمية الموارد البشرية، وضرورة توقيع الاتفاقية الشاملة بالدعم بين صندوق تنمية الموارد البشرية والمدارس الأهلية، وضرورة توقيع عقد العمل الموحد بين المدرسة والمعلم/ة الحاصلين على موافقة للعمل على وظيفة تعليمية وفق النموذج المخصص لذلك [57]. بعد ذلك نظمت وزارة التربية والتعليم آلية العمل، وصممت إجراءات

الوزارة، مثل خبراء اقتصاديين أو من ممثلي القطاع الخاص في اللجان الوطنية في الغرف التجارية، كما لم تتضمن المعايير ما يشير للوضع الاقتصادي أو التضخم، وأيضاً لم تضمن القواعد آلية واضحة للسداد أو التعامل مع المتعثرين، حيث إن مسألة الرسوم الدراسية علاقة بين طرفين تحكمها القوانين التربوية والحقوق المالية كذلك.

4. الإطار العام لمكافآت التميز وعقوبات المخالفات: لضبط جودة التعليم الأهلي وتحفيز المدارس المتميزة، وضمان سير العملية التعليمية والخدمات المقدمة في الطريق الصحيح أصدرت وزارة التربية والتعليم الإطار العام لنظام مكافآت التميز وعقوبات المخالفات للمعاهد والمدارس الأهلية [50]. واعتمدت في صياغته على سياسة التعليم في المملكة ولائحة تنظيم المدارس الأهلية على النحو التالي:

أ. الشكر والتقدير: يقدم للمدارس الأهلية خطابات الشكر والتقدير إذا تميزت بـ تفوق وتميز طلابها علمياً وخلقياً، والعناية باختيار المعلمين ورعايتهم وتدريبهم، وتشغيل الكفاءات الوظيفية، وإنشاء المباني المدرسية، والقيام بتجارب إبداعية ومبتكرة تخدم التربية والتعليم، والتعاون الفاعل مع إدارة التربية والتعليم، وتوفير التجهيزات اللازمة، وتقديم خدمات للمجتمع. وأضافت وزارة التعليم في دليل المستثمر [23]: رعاية المعلمين الاجتماعية، وضبط الجودة والنوعية لتحقيق المستويات العليا في الإدارة، وتقديم البرامج الإثرائية.

ب. المخالفات: تضمن تشكيل لجنة مختصة من التعليم الأهلي والإشراف للنظر في المخالفات، ووضع حلول للتعامل مع نقل الطلاب في حالة إيقاع عقوبة إغلاق لأحد المدارس، وتنوعت المخالفات من تساهل في متابعة الطلاب، أو التقصير في التراخيص، أو القصور في تنفيذ التعليمات والتوجيهات من الجهات المختصة، أو عدم الاهتمام بالأمن والسلامة، أو عدم الوفاء بمستحقات العاملين، أو مخالفات أنظمة التوظيف أو الكفالة. كما تدرجت العقوبات وتنوعت من تنبيه كتابي إلى لفت نظر، إلى غرامة مالية تصل إلى خمسة آلاف ريال، وفي حالتين فقط تصل لحجب الإعانة السنوية بعد موافقة الوزارة وهي (عدم استيفاء ملاحظات الإشراف، وعدم تجديد ترخيص المدرسة). كما ورد في دليل المستثمر [23]: أن المخالفات والعقوبات بين مخالفات تنظيمية ومخالفات المباني والتجهيزات المدرسية ومخالفات المعلمين والإداريين والعاملين. وتتضمن العقوبات عدداً من الإجراءات التدريجية، التنبيه، التحقيق، الغرامة المالية، حجب الإعانة، إلغاء التراخيص. الرفع للوزارة بالمرئيات.

5. التوظيف والتوظيف في المدارس الأهلية: حرصت السعودية على توظيف الوظائف في القطاع الخاص منذ وقت مبكر، حيث وافق مجلس الوزراء في القرار رقم (50) على التوصيات المرفوعة من مجلس القوى العاملة في ذلك الوقت، الخاصة بتوظيف العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية في منشآت القطاع الخاص التي توظف عشرين عاملاً فأكثر بواقع (5%) فأكثر من مجموع عمالها سنوياً [51]. بعد ذلك أصدر مجلس القوى العاملة قراراً خاصاً بأوضاع العمالة الوطنية في قطاع التعليم الأهلي وسبل تنميتها، تضمن إلزام المدارس الأهلية بزيادة نسبة السعودة بما لا يقل عن 10% سنوياً، وذلك على جميع فئات الوظائف اعتباراً من عام 1416هـ، وقصر شغل الوظائف الإدارية الشاغرة أو الجديدة أو التي تشغر مستقبلاً على السعوديين والسعوديات، مع مراعاة وضع الرواتب والحوافز لاستقطاب

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

والوظائف الأخرى التي يمكن شغلها بكوادر وطنية في مدة أقصاها نهاية الفصل الدراسي الأول. كما دعت الوزارة إلى مراجعة إجراءات تأييد التأشيرات الممنوحة للمدارس الأهلية والعالمية والتحقق من عدم وجود كوادرات وطنية لشغل تلك الوظائف [62]. ويتوقع أن يبلغ عدد الوظائف التي يمكن أن تتوفر للسعوديين والسعوديات من هذا القرار (39400) وظيفة مابين معلمين ومعلمات وهيئة إدارية في 6300 مدرسة أهلية وعالمية [63]. كما صدر قرار وزارة التعليم [64] لتنظيم تكليف القيادات المدرسية الأهلية والعالمية والطفولة المبكرة القاضي بـ"ضرورة تعيين قائدي وقائدات المدارس الأهلية والعالمية على حساب ملاكها" ومعتمداً كذلك على المادة الثامنة من لائحة تنظيم المدارس الأهلية المتضمنة: "أن يعين لكل مدرسة أهلية مدير يكون مسؤولاً عن النواحي الفنية والإدارية بالمدرسة، وعدد كاف من الموظفين الإداريين والفنيين وفقاً لما تقرره جهة الإشراف". وتضمن القرار ضوابط ترشيح قائدة المدارس الأهلية والعالمية: أن يكون المرشح/ة سعودي/ة الجنسية، ولائقاً صحياً، ومتفرغاً للقيادة، ولا يقل مؤهله عن البكالوريوس، ولديه خبرة في الميدان (معلماً) لا تقل عن أربع سنوات، وإجادة اللغة الانجليزية أو لغة مقرر المدارس العالمية، ويفضل أن يكون المؤهل الجامعي بذات التخصص لمدارس التربية الخاصة والطفولة المبكرة، والأفضلية لمن لديه خبرة إدارية أو عمل وكياً، ولديه دورات تدريبية في المجال التربوي. كما تضمن القرار ضوابط إنهاء التكليف، ويعتبر العقد المبرم بين قائدة/ة المدرسة ومالكها مرهون بموافقة مكتب التعليم الأهلي وصدور موافقة مدير التعليم، ويمكن أن يتولى مالك/ة المدرسة قيادتها إذا توفرت فيه الشروط والضوابط السابقة بشرط التفرغ التام لقيادة المدرسة والتواجد الدائم في مقر المرحلة. وعلى الرغم من أهداف خطط التنمية المتوالية بتوفير فرص عمل للمواطنين، وقرارات مجلس الوزراء بسعودة الوظائف في القطاع الخاص لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، إلا أن نسبة تسرب المعلمات من التعليم الأهلي مازالت مستمرة؛ فالمعلمة تترك المدرسة الأهلية عند حصولها على وظيفة حكومية، بالإضافة لأسباب أخرى للتسرب، ويعد تسرب المعلمات من الأمور التي تقلق ملاك المدارس الأهلية، لأنه لا يعني فقط الانقطاع عن العمل بل يربك المدرسة من خلال البحث عن معلمة بديلة، مما يترتب عليه انخفاض غير مرغوب في إنتاجية المدرسة [65]. ومن المحتمل أن يزداد الضغط السلبي على المدارس الأهلية بسبب الضغوط المالية الناشئة عن إلغاء إعانة صندوق تنمية الموارد البشرية؛ مما سيؤدي إلى انخفاض جودة المدارس الأهلية بسبب إضافة مدرسين ذوي جودة أقل يتقاضون رواتب منخفضة [66]. ويبدو أن عملية التوطين والتوظيف في المدارس الأهلية لها عدة أبعاد؛ حيث ترتبط ارتباطاً كبيراً بوزارة العمل كما ترتبط بوزارة التعليم، ففي حين تلزم وزارة العمل المدارس بالعمل بعقود سنوية، أصدرت وزارة التعليم قراراً يلزم المدارس بالتوطين خلال فصل دراسي واحد مثل تعميم التوطين الأخير، الخاص بإسناد كافة الأعمال الإدارية والإشرافية وكافة الأعمال المتعلقة بالنشاط الطلابي في المدارس الأهلية والعالمية لكوادر وطنية [62]. كما أن المدارس الأهلية تخضع لأنظمة التفيتش في وزارة العمل؛ كونها قطاعاً خاصاً بالإضافة لإشراف وزارة التعليم عليها تربوياً وتعليمياً، وكل وزارة تقوم بالتفتيش بمعاييرها وموادها ولوائحها الخاصة إلا أنها قد تتشابه في بعض البنود مثل ما يتعلق بنسبة الأجور والسعودة [67،68].

محاسبية للمدارس التي لا تلتزم بتنفيذ إجراءات الدعم وتنفيذ الأمر الملكي، تدرجت الإجراءات من إنذار كتابي إلى إيقاف نشاط المدرسة لحين معالجة المخالفة، كما ألزمت المدارس التي لم تلتزم بمعالجة وضع المعلمين بأثر رجعي [59].

وبدأت عمليات توطين الوظائف في المدارس الأهلية بتزايد ملحوظ بعد ذلك، وبعد انتهاء مدة الدعم الواردة في الأمر الملكي [57] والمحددة بخمس سنوات، يتوقف دعم صندوق تنمية الموارد البشرية لرواتب المعلمين والمعلمات، وتتحمل المدارس الأهلية كامل الرواتب، وفي عام 1438هـ وصلت نسبة التوطين للمعلمات 94% وللمعلمين 36%، أي بمتوسط 66%، وفي المدارس الأجنبية بمتوسط 40% [2]. أما وزارة العمل فهي أيضاً شريك في عمليات التوطين حيث أطلقت في عام 1432هـ مشروعاً جديداً للسعودة (التوطين) وهو برنامج نطاقات، وهدفه تصنيف المنشآت الخاصة تحت نطاقات مختلفة وهي (النطاق الممتاز، والأخضر، والأصفر، والأحمر)، وذلك بناءً على نسبة السعودة المطبقة لديهم، كما يحدد البرنامج عقوبات وحوافز للمدارس بناءً على النطاق الذي تنتهي إليه. ويحرص البرنامج على التأكد من أن معدل السعودة لكل مدرسة يرتكز على الأداء الفعلي لها، كما يأخذ بعين الاعتبار النشاط وحجم القوى العاملة في كل منشأة [60].

ونظراً لأن حاجة المدارس الأهلية والأجنبية للتعاقد لازالت قائمة خصوصاً في ظل وجود بعض المقررات والمناهج الدراسية المطورة والتي لا يوجد خريجين وخريجات سعوديات بنفس تلك التخصصات، حيث أن الجامعات المحلية لم تعتمد من ضمن أقسامها، وللتسهيل على المدارس وضعت وزارة التعليم ضوابط لتيسير وتنظيم إجراءات التعاقد مع المعلمين والمعلمات بما يحقق المصلحة التعليمية سواء كان العقد من داخل المملكة أو من خارجها، ومن هذه الشروط أن لا يقل المؤهل العلمي عن بكالوريوس، وخبرة لا تقل عن سنتين، وأن لا يتجاوز العمر 56 سنة مع اللياقة الصحية، وإتقان لغة المنهج المراد تدريسه، وتطابق التخصص، وأن لا يكون منقطعاً عن العمل في الثلاثة أعوام الأخيرة، وأن يمضي سنتين من تاريخ انتهاء عقده لمن سبق له العمل في المملكة (في حال كان سبب إلغاء عقده بناءً على رغبته، أو لتدني مستواه، أو ارتكابه مخالفة سلوكية أو مهنية). وإذا كان التعاقد يتم من داخل المملكة يضاف للشروط السابقة أن يكون لديه إقامة سارية المفعول، والحصول على رخصة عمل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، واجتياز اختبار قياس أو اختبار صلاحية تفره وزارة التعليم [61].

وعلى الرغم من أن التعميم السابق كان الهدف منه تيسير تنظيم إجراءات التعاقد إلا أنه تضمن صعوبة في اشتراط: أن يمضي سنتين من تاريخ انتهاء عقده لمن سبق له العمل في المملكة في حال كان سبب إلغاء عقده بناءً على رغبته، حيث إن هذا يجعل من الصعب على ملاك المدارس استقطاب الكفاءات المتميزة وضرورة الانتظار لسنتين، كما لم تتضح مشاركة من وزارة العمل في صياغة هذا التعميم.

وفي حين أن وظائف المعلمين والمعلمات حققت نسباً عالية من السعودة نتيجة لكل تلك الجهود، إلا أن الوظائف الإدارية والإشرافية كانت النسبة الأقل في التوطين، حتى أقرت وزارة التعليم في هذا العام 1440هـ إسناد كافة الأعمال الإدارية والإشرافية وكافة الأعمال المتعلقة بالنشاط الطلابي في المدارس الأهلية والعالمية لكوادر وطنية، وإحلال معلمين سعوديين في الوظائف التعليمية (قائد، وكيل، مرشد طلابي، رائد نشاط، وظائف إدارية)

وبالمحاسبية التي تقوم على تقييم الأداء المدرسي وعقد ندوات ومؤتمرات جماعية للمعلمين والطلاب والآباء، واللوائح الخاصة بتمكين أسر الطلاب والمجتمع من المشاركة في العملية التعليمية داخل المدارس الأهلية. أما اللوائح والتنظيمات الحكومية المتعلقة بالتعليم الأهلي فتساعد على إزالة القيود المتعلقة بإنشاء المدارس الأهلية، وتوفير مقياس منطقي خاص باستقلالية المدارس فيما يتعلق بالقرارات الإدارية، ووضع معايير تعليمية واضحة، وتحديد آليات التقييم والمحاسبية على الأداء داخل مؤسسة التعليم الأهلي، كما تساعد في تنمية قطاع التعليم الأهلي وجذب المزيد من الطلاب للالتحاق بها.

دراسة "كيم" [71] تأثيرات اللوائح الحكومية على النفقات الخاصة بالتعليم الأهلي في كوريا: هدفت إلى بحث تأثير اللوائح الحكومية الخاصة بالتعليم الأهلي على النفقات داخل المدارس العليا الأهلية في كوريا الجنوبية، وتكون مجتمع الدراسة من المدارس الأهلية وتمت على عينة منها، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي القائم على تحليل البيانات والمعلومات المتضمنة في القائمة الخاصة بالتعليم والعمل الكوري في المعهد البحثي الكوري الخاص بالتعليم والتدريب الفني، والمعلومات المتضمنة في أداة المسح الشامل الخاصة بنفقات التعليم الأهلي من مكتب الإحصائيات القومية الكوري، والبيانات المتضمنة في القائمة المتعلقة بالشباب في خدمات معلومات العمل الكوري. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: وجود تأثير مباشر للوائح الحكومية الخاصة بالتعليم الأهلي في مدينة على خفض النفقات والتمويلات الشهرية المتعلقة بالمدارس العليا للتعليم الأهلي، ووجود تأثير مباشر للوائح والتنظيمات الخاصة بالتعليم الأهلي الكوري على خفض عدد ساعات العمل الأسبوعية التي يقضيها المعلمين في التعليم الأهلي، ووجود علاقة ارتباطية سلبية بين اللوائح والتنظيمات الخاصة بالتعليم الأهلي الكوري وعدم توفير فرص تعليمية متساوية للطلاب وتقليل النفقات التعليمية مما يؤدي إلى انخفاض جودة وكفاءة العملية التعليمية. يتضمن التعليم الأهلي في كوريا مؤسسات التعليم الأهلي، والتعليم الجماعي الخاص، والأنشطة اللامدرسية، والاستذكار المنزلي للمواد التعليمية والتعليم القائم على الإنترنت والتعلم من خلال وسائل الإعلام. ويساعد سن التشريعات واللوائح الجديدة الخاصة بنظام التعليم الأهلي الكوري في تطوير التنظيمات داخل مؤسسات التعليم الأهلي وفقاً للسياسة الحكومية المحلية.

دراسة "بوسكينز" [72] بعنوان: "تنظيم التمويل العام للمدارس الأهلية: هدفت إلى مراجعة الأدبيات السابقة النظرية والتجريبية المتعلقة بأساليب تمويل الدول المختلفة للتعليم الأهلي وتأثير هذه التمويلات على الفاعلية التعليمية والمساواة داخل مؤسسات التعليم الأهلي، واعتمدت على المنهج الوثائقي القائم على مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة التي تناولت آليات التمويل العام لمؤسسات التعليم الأهلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وركزت على الجانب المتعلق بتنظيم القبول الاختياري للطلاب والمصروفات المدرسية الكبيرة والمؤسسات الهادفة إلى الربح فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأهلي. وتوصلت إلى عدة نتائج منها: تقوم ممارسات القبول الاختياري لمؤسسات التعليم الأهلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على جذب الطلاب ذوي المهارات والحالة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة بغض النظر عن جودة وكفاءة التعليم داخل هذه المؤسسات مما يؤدي إلى خلق نظام منافسة قائم على الطلاب المتميزين وليس

6. النقل المدرسي: لتحقيق معايير الجودة والسلامة في المدارس الأهلية والأجنبية ومنها النقل المدرسي، ورغبة في تنظيمه وضعت وزارة التربية والتعليم [69] شروطاً وضوابط منها:

1. وجود ترخيص لممارسة نشاط النقل المدرسي وفق الشروط التي أقرتها وزارة النقل.  
2. الالتزام بشروط السلامة والمواصفات الفنية للمركبة وقائد المركبة وفق معايير وزارة النقل بحيث لا يتجاوز عمر المركبة الافتراضي (10) سنوات من سنة الصنع.

3. ضرورة الحصول على بطاقة التشغيل للمركبة من وزارة النقل.  
4. توفر رخص القيادة والسير والفحص سارية المفعول، مع ضرورة أن يكون جميع قائدي المركبات تحت كفالة المنشأة أو المتعهد وفقاً لنظم وزارة الداخلية.

5. الإخلال بأي شرط من الشروط السابقة يترتب عليه إيقاف الإعانة السنوية عن المدارس الأهلية المخالفة، والرفع للجنة النظر في مخالفة المدارس الأهلية والأجنبية، ومخاطبة جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات النظامية المتبعة.

وقد أضافت وزارة التعليم حجب الإعانة السنوية كعقوبة لمخالفة أنظمة النقل المدرسي على الرغم أنها لم توجد في الإطار العام للمخالفات ولا في سجل الإعانة السنوية.

وفي ضوء ما سبق وبالنظر إلى الأنظمة واللوائح التي ترتبط بعمل التعليم الأهلي، يتبين قدم اللوائح التنظيمية الخاصة بالمدارس الأهلية، كما يتضح تعدد وكثرة الجهات المرتبطة بعمل التعليم الأهلي، وعدم وجود استراتيجيات موحدة ومشاركة بينها، وعدم وجود لائحة واحدة، أو دليل سياسات واحد يشمل جميع أنظمة التعليم الأهلي، مما يبرر ضرورة تطوير وتوحيد الإجراءات والجهود بين الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي، وهناك العديد من النماذج الخليجية والعربية والعالمية في التعليم الخاص يمكن الاستفادة منها في تطوير أنظمة ولوائح التعليم الأهلي في المملكة.

### 3. الدراسات السابقة

دراسة "أمباست وآخرين [70]" اللوائح الخاصة بالمدارس الأهلية في الهند: هدفت إلى التعرف على اللوائح والتنظيمات الخاصة بالمدارس الأهلية التي لا تحصل على مساعدات مالية في الهند، وتكون مجتمع الدراسة من المدارس الأهلية التي لا تحصل على مساعدات مالية في خمس ولايات، واشتملت العينة على عدد من المدارس الأهلية في الولايات الهندية، واستخدمت المنهج التحليلي المسحي القائم على تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوانين واللوائح المتعلقة بالتعليم في الهند والقرارات المتعلقة بالتمويلات الخاصة بالمدارس الأهلية التي لا تحصل على تمويل حكومية. وتوصلت إلى نتائج منها: التنظيمات المرنة تعزز من جودة وكفاءة العملية التعليمية داخل مدارس التعليم الأهلي. والمدارس الأهلية في الهند تخضع للقوانين المركزية ولوائح الولايات التي تحدد قواعد البنية التحتية المدرسية والمؤهلات الخاصة بالمعلمين ونسبة الطلاب مقابل المعلمين والمعايير المتعلقة بالمنهج الدراسية المقدمة. اللوائح والتنظيمات المتعلقة بمدارس التعليم الأهلي التي لا تحصل على تمويلات حكومية تشمل: سهولة إنشاء وتشغيل المدارس الأهلية وفقاً للسياسات والقوانين الحكومية، الاستقلالية التشغيلية المتعلقة باختيار العاملين وأعضاء هيئة التدريس واللوائح المتعلقة بالرسوم وشروط القبول،

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

دراسة السويلم [73]: "مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي": هدفت إلى الكشف عن واقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل النظم والسياسات التعليمية في دول الخليج وأجراء المقابلات شبه المقننة، وبلغ حجم عينة المستثمرين الذين تمت مقابلتهم 30 فرداً بواقع 5 مستثمرين من كل دولة من دول مجلس التعاون، وتضمنت الدراسة تحليل للتجارب الدولية ذات الصلة، مع توظيف أداة المقابلة بهدف استكشاف الاتجاهات نحو الاستثمار في رياض الأطفال في دول الخليج، وطبيعة ومستوى العلاقة القائمة بين المستثمر والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال، والعقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمرين في رياض الأطفال. وكشفت النتائج عن: أوجه التشابه بين الدول الأعضاء في الاتجاه نحو الاستثمار في رياض الأطفال، حيث تتباين دول الخليج تبايناً واضحاً فيما يخص سياسة الدولة تجاه مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي والحاقها بسلم التعليم العام وما يترتب على ذلك من تباين في التزام الدولة بتمويل هذه المرحلة. وكذلك الاختلاف في طبيعة العلاقة بين المستثمرين والجهات الحكومية وفي نوع العقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمر. ولا يمكن للقطاع الخاص تحمل كافة المسؤولية دون مشاركة القطاع الحكومي في توفير التعليم ما قبل الابتدائي للجميع وبجودة عالية بدون الدعم الإضافي الحكومي الكافي. ومفهوم الشراكة الحقيقي في التعليم يعتمد على اعتبار القطاع الخاص وأصحاب العمل شركاء حقيقيين لوزارة التربية والتعليم في تحقيق أهداف التعليم الوطني. وتطبيق نموذج السوق الحر لا يعني ترك التعليم ما قبل الابتدائي لقوى السوق، بل لابد من ضبط جودة التعليم.

دراسة "مركز المجتمع المدني، مؤسسة أطلس، الولايات المتحدة الأمريكية [74]" (Centre for Civil Society) بعنوان: "أفضل الممارسات في اللوائح الخاصة بالتعليم الأهلي": هدفت إلى تسليط الضوء على أفضل الممارسات المتعلقة ببعض الحكومات في دول مختلفة للاستفادة من التعليم الأهلي لتحقيق بعض الأهداف التعليمية، وقد تكون مجتمع الدراسة من مؤسسات التعليم الأهلي في كوريا الجنوبية وهولندا وباكستان، واشتملت عينة الدراسة على عدد من مؤسسات التعليم الأهلي، واستخدمت منهج دراسة الحالة القائم على أداة المسح الشامل لأنظمة التعليم الأهلي في كوريا الجنوبية وهولندا وباكستان. وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: تقوم اللوائح والتنظيمات الخاصة بالتعليم الأهلي في كوريا الجنوبية على ربط التعليم الأهلي بالتحصيل الدراسي والخيارات الأبوية لنظام التعليم وتبني السياسات التي تساعد في توفير فرص التعلم المتساوية وتحقيق الأهداف المدرسية. وتتضمن أفضل الممارسات في نظام التعليم الأهلي في هولندا التركيز على الطلاب من خلال توفير التسهيلات والتمويلات الكافية للتعلم وصنع القرارات اللامركزية وخفض تأثير الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطلاب على نتائج التعلم من خلال توفير فرص تعلم متساوية قائمة على تكافؤ الفرص. تقوم باكستان بتعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم الأهلي والقطاع العام لوضع استراتيجيات بناءة تقوم على تحقيق الأهداف التعليمية المدرسية والوصول إلى نظام تعليمي ذو جودة وكفاءة عالية.

دراسة الغامدي [75]: "تصور استراتيجي لتطوير مخرجات التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية": هدفت لتطوير مخرجات التعليم الأهلي في السعودية عن طريق تقديم تصور استراتيجي، واستخدمت المنهج الوصفي

القيمة التي تضيفها المؤسسة وزيادة نسبة عدم المساواة في الفرص التعليمية، ووجود علاقة ارتباطية مباشرة بين ممارسات القبول الاختياري لدى مؤسسات التعليم الأهلي وفرض رسوم دراسية كبيرة وبناء مؤسسة هادفة للربح وعدم القدرة على وضع نظام للتمويل العام للمدارس الأهلية، وجود تأثير إيجابي للتمويلات العامة لمؤسسات التعليم الأهلي على تعزيز الكفاءة التعليمية للطلاب وتوفير الفرص التعليمية المتساوية، حيث يتيح التعليم الأهلي للطلاب والآباء اختيار النظام التعليمي الأكثر جودة وكفاءة. وتشمل آليات التمويل العام لمؤسسات التعليم الأهلي ما يلي: الدعم في جانب العرض المقدم بشكل مباشر من قبل العاملين في المدارس الأهلية والذي يظهر في التخفيضات والإعفاءات الضريبية والمنح العامة الخاصة بالعاملين والمعلمين والطلاب، والدعم في جانب الطلب المقدم من قبل المعنيين بالتعليم الأهلي والذي يظهر في الضمانات المستهدفة من البطاقات الائتمانية والتخفيضات الضريبية المرتبطة بالرسوم والنققات في التعليم الأهلي.

دراسة وكالة التعليم الأهلي [3]: "دراسة تشخيص واقع التعليم الأهلي": هدفت إلى إجراء تشخيص لواقع التعليم الأهلي للاعتماد عليه في بناء خطة استراتيجية تعزز دور القطاع الخاص في تحسين وتطوير التعليم الأهلي، وتطوير اللوائح والتنظيمات والإجراءات، وتطوير آليات الإشراف على المدارس الأهلية، وإيجاد معايير واضحة ومحفزة للعاملين في القطاع الأهلي، وإيجاد آلية يتعرف من خلالها المستفيدين من المدارس الأهلية على مستوى الخدمة المقدمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة عبارة عن عدة استبانات، وشملت عينة الدراسة جميع من له علاقة بالتعليم الأهلي من معلمين ومستثمرين وأولياء الأمور، وكذلك الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل البلدية والدفاع المدني. وأظهرت نتائج الدراسة عدة معوقات تواجه التعليم الأهلي، من أهمها ضعف تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة بالتعليم الأهلي والأجنبي لمواكبة التغيرات والمستجدات. ومن أهم متطلبات تطوير التعليم الأهلي والأجنبي تحديث وتوحيد لوائحهما وأنظمتها وتطويرها وإعداد أدلة إجرائية، ووضع أدلة تنظيمية تتضمن الوصف الدقيق لكل وظيفة (الأهداف والمسؤوليات والصلاحيات)، ووضع معايير لترشيح القيادات التربوية للتعليم الأهلي.

دراسة آل إدريس [6]: "الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملاك هذه المدارس": هدفت إلى التعرف على أبرز الصعوبات التنظيمية والداخلية والخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على أفضل الحلول لهذه الصعوبات من وجهة نظر ملاك المدارس، استخدمت المنهج الوصفي، وأداة المقابلة طبقت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بلغت (25) مالكاً بنسبة 38% من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (66) مالكاً ومن أبرز النتائج: عدم كفاية اللوائح والأنظمة الحالية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي. ومن أبرز الصعوبات الداخلية التي تواجه التعليم الأهلي: استمرار جودة التعليم وتطوير إمكانات المدرسة والمحافظة على المستوى التعليمي الذي حققته. ومن أبرز الصعوبات الخارجية التشدد في الاشتراطات من الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي. ومن الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات ثبات ومرونة اللوائح والأنظمة التي تحكم هذا القطاع.

العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام وضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة. ومن وسائل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم اشتراك المستثمرين ووزارة التربية والتعليم في تأسيس شركة تعليمية، والحصول على أراضي لإقامة المشروعات التعليمية.

دراسة الخميسي [78]: "بعنوان تحليل نظام التعليم الأهلي السعودي في ضوء السياسة التعليمية بالمملكة": هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الأهلي السعودي وتحليل نظام التعليم الأهلي، واستخدمت منهجية تحليل النظم من خلال مجموعة الانجازات التي قام بها التعليم الأهلي وبعض المعوقات والعقبات التي يواجهها، وعرضت بعض المعوقات ذات الصلة المباشرة بعملية التخطيط: معظم المباني المدرسية في التعليم الأهلي لا تفي بالغرض المطلوب، وبذلك لا تستطيع المدارس الأهلية أن تحقق الأهداف المطلوبة منها بالإضافة إلى نقص الإمكانيات والتجهيزات المدرسية في معظمها وضعف الموارد المالية لمعظم المدارس الأهلية. كما أدى إدخال مواد إضافية دون التخطيط الجيد لها إلى عدم تحقيقها لأهدافها. كما تواجه بعض المدارس الأهلية صعوبة في الحصول على حقها المالي.

دراسة صائغ ومتولي [79]: "واقع العلاقة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص: هدفت إلى التعرف على الواقع الفعلي والوضع الراهن للعلاقة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص في دول الخليج العربي، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي لدراسة وتحليل لقاءات ممثلي القطاع الخاص والتعليم ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربي، إضافة إلى استطلاع آراء عينة قصدية طبقية مكونة من مسنولي التعليم العالي والتعليم العام ومسئولي الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربي، وقد بلغ عددهم (150) مسؤولاً بواقع (25) مسؤولاً لكل دولة. وتوصلت إلى أن: توصيات اجتماعات برنامج لقاء ممثلي الجامعات وقطاع التعليم ورؤساء الغرف التجارية تناولت كافة مجالات العلاقة بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال واقترحت عدداً من الخطوات الإجرائية للتغلب على الصعوبات بين الجانبين. والواقع الفعلي للعلاقة بين التعليم والقطاع الخاص يشير إلى أن مجالات التنسيق والتكامل بين القطاعين يلقي أهمية متوسطة من جانب ممثلهم سواء على المستوى الكلي أو المستوى القطري. وأهم مجالات التنسيق بين القطاعين تمثلت في: التبرعات والوقف التعليمي، التعليم الأهلي، التعليم التعاوني، تطوير البرامج التعليمية وطباعة الكتب الدراسية. ومجالات التنسيق بين القطاعين التي لم تلق الدعم المناسب من وجهة نظر المسؤولين عن القطاعين فقد كانت: تقديم المنح والقروض، دعم الأنشطة غير الصفية، التشييد والبناء، دعم البرامج التدريبية والبحثية، من معوقات التنسيق بين قطاعي التعليم والأعمال: ضعف الاتصال الفعال بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، وعدم وجود هيكلية مناسبة لتفعيل التعاون بين القطاعين، ومحاولات تجويد التعليم وضبط نوعيته. والمجالات الممكنة للشراكة فيها: التعليم، والتمويل، والتدريب، والتخطيط والتطوير التربوي، وصنع القرارات، وجودة التعليم.

دراسة "مجلس التعليم الخاص في الولايات المتحدة" [80] (CAPE): "المدارس الخاصة في ولاية ميريلاند": هدفت إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: إذا كنت صاحب القرار في اختيار نوع المدرسة فأأي نوع من المدارس ستختار ليحصل طفلك على التعليم الأفضل؟ واستخدمت الأسلوب المسحي، وتكونت

التحليلي وأداة الاستبانة، وشملت الدراسة مدراء ومشرفي التعليم الأهلي في الرياض واقتصرت عينة الدراسة على 167 مديراً، و28 مشرفاً، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: ارتفاع رسوم التعليم الأهلي بما لا يتناسب مع الخدمة التعليمية المقدمة. وأن معدلات الطلاب في المدارس الأهلية مرتفعة لا تناسب مستواهم العلمي. وارتفاع قيمة الأراضي لبناء مدارس نموذجية. وضعف البنية التحتية لمعظم المدارس الأهلية، وقصور الخطة التنموية للتعليم الأهلي.

دراسة فخري [76]: "مشكلات التعليم الخاص "الأهلي" ومستقبله في مدينة جدة: دراسة في جغرافية الخدمات": هدفت إلى إلقاء الضوء على الوضع الراهن للخدمة التعليمية الخاصة (الأهلية) من حيث الحجم والتوزيع، وتقييم الخدمة التعليمية الخاصة وإخضاعها لمقاييس الكفاءة، ورسم خريطة توضح الأماكن المناسبة لإنشاء المدارس الأهلية في مدينة جدة، وإبراز المشكلات والتحديات التي يعاني منها التعليم الخاص (الأهلي) بمدينة جدة ومحاولة وضع الحلول والمقترحات لها، وتوقع الاتجاهات المستقبلية للخدمة التعليمية الخاصة (الأهلية) من أجل الوصول لدرجة من التوازن بين متطلبات السكان وحاجاتهم المستقبلية للخدمة التعليمية الخاصة. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والتحليل المكاني والمنهج التطبيقي، وتوصلت الدراسة إلى: بناء خريطة يحدد فيها أنسب مكان لإنشاء المدارس الخاصة (الأهلية) في مدينة جدة وفقاً لثلاث درجات، وتم بناؤها بالاستعانة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية وفقاً للمعايير العالمية والمحلية. كما كشفت الدراسة عن المشكلات التي يعاني منها التعليم الخاص (الأهلي) وهي أن الخدمة التعليمية الخاصة تغطي فقط 63% من أحياء مدينة جدة وتوزيعها على الأحياء توزيعاً عشوائياً، وعدم مناسبة المواقع لبعض المدارس الأهلية، وعدم الالتزام بقواعد الأمن والسلامة، وعدم وجود مؤسسات حكومية أو أهلية تتولى دعم وتشجيع المستثمرين في قطاع التعليم الخاص، وكثرة المباني المستأجرة وارتفاع الرسوم الدراسية.

دراسة القحطاني [77]: "الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية": هدفت إلى التعرف على واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، والاستثمارات المستقبلية المناسبة للقطاع الخاص في التعليم العام، وتحديد مدى حاجة التعليم العام إلى مساهمة القطاع الخاص في أنشطته، وتحديد معوقات توسع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، واقترح الوسائل المحفزة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء وعضوات مجالس إدارات التربية والتعليم في مناطق المملكة وكذلك جميع أعضاء مجالس الغرف التجارية والصناعية في مناطق المملكة والبالغ عددهم (1205) فرداً، وبلغ عدد المستجيبين بعد التطبيق (868) فرداً. وكان من أهم النتائج: ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة مما يتطلب تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثمارات في التعليم العام، وتوضيح أهمية ذلك في الجوانب التعليمية التربوية بصفة خاصة. ومناسبة أنشطة التعليم العام للاستثمار من قبل القطاع الخاص بدرجة عالية، وحاجة التعليم العام لاستثمار القطاع الخاص في بناء قاعدة قوية من القطاع الخاص التعليمي قادرة على إعداد طلاب متميزين وكذلك الارتقاء بمستوى أداء العمل (التربوي/الإداري). ومن معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

أ/ المنهج الوصفي (الوثائقي): تم جمع الوثائق والسجلات المتوفرة، ثم تحليل محتوياتها لبناء الخلفية النظرية للدراسة، واستخدم هذا الأسلوب لتحقيق هدف الدراسة في التعرف على واقع اللوائح والأنظمة الخاصة بالعمل في المدارس الأهلية من خلال الوثائق والسجلات والمواقع الإلكترونية، ومن خلال الأبحاث والأدبيات وقواعد المعلومات الإلكترونية والمكتبات الوطنية والمكتبات الرقمية، التي تعرض تجارب الدول المتقدمة في تنظيم المدارس الخاصة، والمواقع الإلكترونية لوزارة التعليم في تلك الدول، والتقارير الدولية الخاصة بالتعليم.

ب/ المنهج الوصفي (المسحي): طُبق على مجتمع قيادات وخبراء في التعليم الأهلي من القطاعين العام والخاص ومن عدة جهات ذات علاقة بعمل المدارس الأهلية وذلك من خلال أسلوب دلّفاي عن طريق جمع المعلومات بعدة أدوات وبأكثر من جولة، ومن ثم تحليل البيانات وتصنيفها وتفسيرها والوصول إلى النتائج.

### ب. مجتمع الدراسة

نظراً لأهمية موضوع الدراسة وصعوبته حيث إن المعرفة باللوائح والأنظمة ومواطن تطورها تحتاج لخبرات متخصصة من القيادات أو من الممارسين لها سنوات عديدة، كما أن اللوائح والأنظمة التي تحكم التعليم الأهلي تشترك بين عدة قطاعات وجهات مختلفة؛ مما يفرض ضرورة الأخذ برأي الخبراء في التعليم الأهلي من تخصصات مختلفة ومن القطاع العام والقطاع الخاص. وتكون مجتمع الدراسة ممن لهم خبرة في التعليم الأهلي العام قياديين ومستثمرين وتربويين، حيث كان الخبراء من القطاع العام من القيادات في وكالة التعليم الأهلي المستشارين ومدراء العموم ومساعديهم والمشرفين التربويين، ومن القطاع الخاص رؤساء الشركات التعليمية، وملاك المدارس الأهلية ومديريها، كما تضمن مجتمع الدراسة خبراء بخبرات علمية متنوعة من ذوي الخبرة في التطوير والجودة والقانون الإداري وخبراء من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، والمديرية العامة للدفاع المدني. فالعدد المتضمن في الدراسة الحالية هو ما تمكن الباحثان من الحصول عليه؛ فهو يمثل افتراضاً مجتمع الدراسة كله.

عينة الدراسة: أُختيرت العينة بالطريقة العمدية (الطريقة القصدية) أو ما يسمى الاختيار بالخبرة، بمعنى أن أساس الاختيار خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع الدراسة، وكذلك طُلب من كل خبير ترشيح خبير آخر فتكون نتيجة لذلك قائمة من أسماء الخبراء المرشحين بلغت (115) خبيراً من عدة قطاعات، تجاوب (51) خبيراً فقط وأبدوا موافقتهم على المشاركة. والجدول التالي يوضح عينة الدراسة

### جدول 1

توزيع عينة الدراسة (خبراء جولات دلّفاي) حسب القطاع/ جهة العمل

القطاع	الجهة	الفئة	العدد	عدد الخبراء
القطاع العام	وزارة التعليم	مستشار	1	12
		مدير وعموم	3	
		مشرفو ومشرفات العموم في وكالة التعليم الأهلي	9	
المناطق المحافظات		المنطقة	العدد	11
		مساعد مدير تعليم	2	3
		مكة المكرمة	1	1
		جدة	2	1
		مدير مكتب تعليم أهلي		

عينتها من أفراد المجتمع في ولاية ميريلاند. ونتج عن الدراسة ما يلي: أن (45%) من المستجيبين اختاروا المدارس الخاصة/الأهلية، و(18%) اختاروا المدارس الحكومية العامة، و(20%) اختاروا المدارس الدينية، و(12%) فضلوا تعليم أبنائهم في المنازل. وأن التعليم الأهلي أسهم في دعم التعليم الحكومي العام في ميريلاند، من خلال توفير ما يقدر بمبلغ (1.56) مليار دولار من النفقات السنوية للمدارس الحكومية العام. وأن أهمية المدارس الأهلية بالنسبة للمدارس الحكومية العامة في ولاية ميريلاند بلغت (66%)، وأن (52%) من المستجيبين يؤيدون دعم المدارس الخاصة، سواء من خلال توزيع منح المدارس الخاصة، أو تمويل صناديق برامج تكميلية إضافية.

تعليق على الدراسات السابقة: التقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المجال العام وهو التعليم الأهلي، كما التقت في بعض أهدافها منها التعرف على واقع التعليم الأهلي وسبل تطويره، كما التقت مع بعضها في المجال المحدد للدراسة وهو اللوائح والأنظمة الخاصة بالتعليم الأهلي، كدراسة أمباست وآخرون [70] ودراسة [72] Boeskens ودراسة [71] Kim ودراسة [74] C C S. وتعد دراسة أمباست وآخرين [70] الأقرب للدراسة الحالية، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والمنهج الوثائقي، وهي بذلك تلتقي مع الدراسات السابقة التي استخدمت هذين المنهجين إما أحدهما أو كلاهما، فقد استخدمت معظم الدراسات نوعاً أو أكثر من المنهج الوصفي. كما أن بعض الدراسات استخدمت مناهج أخرى مثل دراسة الحالة أو أسلوب تحليل النظم، أو منهج المقارنة، كما أن الدراسة الحالية تميزت باستخدام أسلوب دلّفاي على ثلاث جولات وبأدوات نوعية وكمية، وتنوعت العينات المستخدمة في الدراسات السابقة بين المستثمرين وأولياء الأمور والطلاب والمديرين والمشرفين التربويين، كما تميزت الدراسة الحالية باختيار عينة خبراء ومختصين شملت كافة الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي. والتقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في أدواتها البحثية، حيث استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة لجمع المعلومات، كما استخدمت بعضها المقابلة أو الزيارات أو أداة المسح الشامل. وتميزت الدراسة الحالية باستخدام الاستطلاع المفتوح كأسلوب لجمع أكبر قدر من المعلومات في الجولة الأولى من جولات دلّفاي.

### 4. إجراءات الدراسة

#### أ. منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ كونه يلائم موضوع الدراسة وأهدافها. بأسلوبيه (الوثائقي والمسحي) وبأدوات كمية وكيفية، كالتالي:

القطاع	الجهة	الفئة	عدد الخبراء
			2
		المدينة المنورة	3
		الطائف	3
		المنطقة الشرقية	1
		الجوف	12
القطاع الخاص	المدارس الأهلية	ملاك، رؤساء شركات تعليمية	18
		مديرو ومديرات المدارس الأهلية	6
خبرات متنوعة	خبراء	التقويم والاعتماد الأكاديمي	10
	استشاريين ومختصين	الجودة الشاملة	2
		شركة تطوير التعليم	2
		القانون الإداري (مجلس الشورى، معهد الإدارة العامة)	1
		وزارة الشؤون البلدية والقروية	3
		وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	1
		الإجمالي	51
			100%

• الخبراء من الجهات الأخرى (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، شركة تطوير التعليم) يكون ممن ترتبط طبيعة عمله بعلاقة مع التعليم الأهلي من خلال أنظمة ولوائح لذات الجهة.

• خبراء ببخبرات مهمة مثل خبير في القانون الإداري للتأكد من صحة المقترحات قانونياً أو خبراء في الجودة والتقويم والاعتماد الأكاديمي ممن سبق لهم العمل بأنظمة وأعمال مرتبطة بالتعليم الأهلي للتأكد من جودة ما يطرح.

خصائص أفراد عينة الدراسة المشاركين في جولات دلفاي:

تنوع خبراء الدراسة من حيث المؤهلات ومصدر الخبرة في التعليم الأهلي، وسنوات الخبرة في التعامل مع لوائح التعليم الأهلي. ويوضح الجدول التالي خصائص عينة الدراسة:

• يتضح من الجدول السابق أن عينة الخبراء لجولات دلفاي تكونت من القطاع العام والخاص، ومن مجالات ذات علاقة بالتعليم الأهلي، ومن التعليم الأهلي في مناطق المملكة، كما تنوعت العينة بين القياديين والميدان التربوي. والخبراء الذين تم اختيارهم انطبقت عليهم المواصفات اللازمة للاشتراك في الدراسة كالتالي:

• الخبراء من وزارة التعليم إما أنه يعمل حالياً في وكالة التعليم الأهلي/ مكاتب التعليم الأهلي في المناطق والمحافظات، أو سبق له العمل فيها لعدة سنوات.

• الخبراء من القطاع الخاص (التعليم الأهلي) إما سبق له العمل في وزارة التعليم بالتعليم الأهلي فيكون لديه خبرة في القطاعين، أو أن يكون له خبرة في القطاع الخاص (التعليم الأهلي) لأكثر من عشر سنوات، أو عضواً في لجان التعليم الأهلي بالغرف التجارية.

#### جدول 2

##### خصائص عينة الدراسة

المؤهل العلمي	عدد الخبراء	النسبة	القطاع	عدد الخبراء	النسبة	سنوات الخبرة	عدد الخبراء	النسبة
دكتوراه	16	31.5%	القطاع العام (وزارة التعليم)	23	45.1%	أكثر من 16 عاماً	24	47.2%
ماجستير	22	43.1%	القطاع الخاص فقط	7	13.7%	من 11 إلى 15 عاماً	17	33.3%
بكالوريوس	13	25.4%	كلا القطاعين	17	27.5%	من 5 إلى 10 سنوات	10	19.5%
			جهات أخرى	7	13.7%			
المجموع	51	100%	المجموع	51	100%	المجموع	51	100.0%

اكتسب خبرته من خلال القطاعين بنسبة (27.5%)، ويُعزى ذلك إلى أن الكثير ممن يعملون في مجال التعليم الأهلي في الوزارة ينصرفون للعمل في القطاع الخاص بعد التقاعد، وبما أن موضوع الدراسة يخص التعليم الأهلي؛ لذا تم الاكتفاء بعدد محدد من الخبراء في الجهات الحكومية الأخرى حيث إن في تلك الجهات أقسام وإدارات محددة تتعامل مع التعليم الأهلي. ويتبين من الجدول أيضاً أن غالبية العينة تفوق خبرتهم (16) سنة في التعليم الأهلي من خلال عملهم في وزارة التعليم أو القطاع الخاص أو من الجهات الأخرى؛ حيث بلغت نسبتهم (47.2%). كما أن هناك (33.3%) من الخبراء تتراوح خبرتهم ما بين (11-15 سنة)، وهناك (19.5%) من الخبراء

يتبين من الجدول السابق أن غالبية العينة من حملة الماجستير حيث بلغت نسبتهم (43.1%) من العدد الإجمالي للعينة، ثم حملة الدكتوراه بنسبة (31.1%)، فالباكالوريوس بنسبة (25.4%). ويعد هذا التنوع منطقياً حيث إنه في الجهات الحكومية يعتبر مؤهل البكالوريوس كافياً لشغل العديد من الوظائف. كما يتبين أن غالبية عينة الدراسة اكتسبوا خبرتهم في اللوائح والأنظمة الخاصة بالتعليم الأهلي من خلال عملهم في وزارة التعليم حيث بلغت نسبتهم (45.1%)، ويُعزى ذلك إلى أن أكثر المشاركين في الدراسة من القيادات التعليم الأهلي وكذلك من المناطق والمحافظات، كما أن غالبية لوائح وأنظمة التعليم الأهلي تتبع لوزارة التعليم. كما يتضح أن هناك من

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

وترك خيار لكتابة الملاحظات على كل عبارة، كما تضمنت مساحة خالية تحت كل بُعد لأي إضافات لم تتضمنها عبارات البعد ويرى الخبير ضرورة إضافتها، واشتملت الاستبانة على جزأين كالتالي:

الجزء الأول: معلومات أولية (بيانات الخبير): وتتضمن عدد سنوات الخبرة في التعليم الأهلي، والقطاع الذي تم من خلاله التعامل مع لوائح تتعلق بالتعليم الأهلي، وجهة العمل (وزارة التعليم، القطاع الخاص، جهات ذات علاقة بالتعليم الأهلي).

الجزء الثاني: اشتمل على أهم اللوائح والأنظمة التي تحتاج لتطوير وتحديث، وكذلك تحديد مواطن التطوير في الأنظمة وفقاً لرؤية الملكة 2030 وخطط التنمية واستراتيجيات تطوير التعليم؛ وتكون من (46) عبارة موزعة على أربعة أبعاد على النحو التالي:

- البُعد الأول: يتناول تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار، وتكون من (8) عبارات.

- البُعد الثاني: يتناول استقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلهم وتطويرهم، وتكون من (14) عبارة.

- البُعد الثالث: يتناول رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم، ويتكون من (8) عبارات.

- البُعد الرابع: يتناول تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة، ويتكون من (16) عبارة.

وطلب من الخبراء الإجابة عن كل عبارة بوضع علامة (√) أمام أحد الخيارات التالية:

1- غير موافق 2- غير متأكد 3- موافق

ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (3-1=2)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (3/2=0.66)، بعد ذلك أُضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)

وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما في الجدول (3):

### جدول 3

#### تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي

غير موافق	غير متأكد	موافق
1.66 – 1	2.33 – 1.67	3.0 – 2.34

ب. الاستبانة: بعد إعداد الأداة الثانية (الاستبانة) في صورتها الأولية عُرضت كذلك على مجموعة من المحكمين قبل تنفيذها للتأكد من وضوح فقراتها أو أسئلتها وكفايتها والمدة الزمنية المستغرقة في تطبيقها كذلك، وتم الأخذ بما قدموه من ملاحظات؛ وعُدلت بعض الكلمات، وأعيدت صياغة بعض العبارات في ضوء ملاحظات ومقترحات المحكمين.

الاتساق الداخلي: بعد التأكد من صدق المحكمين لأداة الاستبانة وبعد التصميم النهائي لها، تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان ودرجة جميع العبارات التي يحتويها البعد الذي تنتهي إليه، وذلك للتأكد من الاتساق الداخلي لها، وذلك كما يلي:

خبرتهم تتراوح ما بين (5 إلى 10 سنوات)، كما يتضح أنه لا يوجد في الخبراء من تقل خبرته في التعامل مع اللوائح الخاصة بالتعليم الأهلي عن (5) سنوات؛ ويعزى ذلك إلى شروط اختيار الخبراء المشاركين؛ حيث كان من شروط الاختيار أن يتمتع الخبراء بخبرة جيدة في مجالهم ليتمكنوا من إثراء الدراسة بمشاركة موضوعية ومنطقية.

### ج. أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ولحاجتها لرأي الخبراء في التعليم الأهلي من القطاعين العام والخاص استخدم أسلوب دلفاي؛ لما يتمتع به من ارتفاع معدل الصدق كخاصية لأدواته؛ حيث أن الباحث يتعامل مباشرة مع الخبراء، مع إمكانية الاتصال المباشر بهم لفهم فقرات الأداة فهماً سليماً ودقيقاً، كما يتفادى النواحي الشخصية وتأثيرها على مصداقية آراء الخبراء، ومن أسسه الهامة إخفاء شخصيات الخبراء عن بعضهم البعض. واستخدم الباحثين نوعين من الأدوات، وهما:

أ/ الاستطلاع المفتوح: استخدم في الجولة الأولى لإجراء عصف ذهني للخبراء، وُصم بغرض جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة والوثائق والسجلات الخاصة بأنظمة التعليم الأهلي، ومقابلة فئة من الخبراء بالتعليم الأهلي، واستشارة المختصين، وتضمن الاستطلاع ثلاث أسئلة أساسية تستدعي إجابات مفتوحة:

1/ كيف يؤثر تعدد الجهات التي يرتبط بها عمل التعليم الأهلي على

التوسع فيه وعلى رفع نسبة المشاركة فيه؟

2/ ما أبرز التطورات التي حدثت مؤخراً في الأنظمة واللوائح الحالية للتعليم الأهلي لتدعم تلك التوجهات؟

3/ ما أبرز اللوائح والأنظمة التي لازالت تشكل عائقاً للتعليم الأهلي وتحتاج لتحديث أو تطوير؟

حيث يمتاز هذا الأسلوب بغزارة البيانات التي يمكن الحصول عليها..

ب/ الاستبانة: بعد جمع نتائج الاستطلاع المفتوح وتحليلها وتصنيفها، والاطلاع على الأدبيات والوثائق والسجلات، والاطلاع كذلك على أهداف التعليم في رؤية الملكة 2030، والدراسات السابقة، أُعدت استبانة شبه مغلقة بحيث تحتوي على عبارات مغلقة تتطلب اختيار درجة الموافقة،

صدق أدوات الدراسة: تم التأكد من صدق أداتي الدراسة من خلال ما يأتي: صدق المحكمين:

أ. الاستطلاع المفتوح: عُرضت أداة الاستطلاع المفتوح في صورتها الأولية على مجموعتين من المحكمين الأولى كانت من المحكمين المتخصصين في المجال الذي تنتهي إليه مشكلة الدراسة، من أعضاء هيئة التدريس ومن ذوي الاختصاص والخبرة في الإدارة التربوية، والتخطيط التربوي. والمجموعة الثانية كانت من الخبراء المشاركين في الدراسة من المستثمرين والعاملين في ميدان التعليم الأهلي؛ للحكم على مدى وضوح أسئلتها وصحة صياغتها وأهميتها، وكفايتها والمدة الزمنية المستغرقة في تطبيقها، وبالتالي إجراء التعديلات اللازمة على ضوء ملاحظات ومقترحات المحكمين.



معامل الارتباط	البُعد
**0.861	تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار
**0.833	استقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلية وتطويرهم
**0.746	رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم
**0.728	تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة

\*\* دال عند مستوى (0.01) معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مقبولة وكافية يتضح من الجدول السابق أن جميع العبارات والأبعاد دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط لأبعاد الاستبيان ما بين (0.728، 0.861)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة؛ وهذا يعطي دلالة على ارتفاع

جدول 5

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الاستبانة

الرقم	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات
1	تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.	8	0.751
2	استقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلية وتطويرهم.	14	0.727
3	رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم.	8	0.714
4	تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة.	16	0.769
5	الدرجة الكلية لمناسبة لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية الحالية مع التوجهات المستقبلية في المملكة لدعم القطاع الخاص للاستثمار في التعليم الأهلية.	46	0.740
	الثبات الكلي	46	0.740

يوضح الجدول السابق أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.740) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (0.714، 0.769)، وهي معاملات ثبات مقبولة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

وصف إجراءات الدراسة وتنفيذ جولات أسلوب دلفاي: لنجاح تطبيق أسلوب دلفاي والتغلب على عيوبه؛ تم اختيار الخبراء من أربع فئات مختلفة بخبرات متنوعة ومجالات فكرية متعددة، وللتقليل من ملل الخبراء وضمان عدم انسحابهم أعدت أدوات متنوعة للجولات بحسب حاجة الموضوع، وكان التعامل مع كل خبير على حده دون أن يعرف الخبراء الآخرون المشاركون بعضهم، مع الاهتمام بسرية المعلومات والمقترحات والتعديلات، وطُبق أسلوب دلفاي وفقاً للخطوات التالية:

أ/ تحديد المشكلة: جمع المعلومات والإحصائيات والوثائق وتحديد أبرز اللوائح المنظمة لعمل المدارس الأهلية واللوائح التي تحتاج لتطوير أو تشكل عائقاً للتعليم الأهلي، ومعرفة الجهات علاقة بالتعليم الأهلي.

ب/ اختيار الخبراء: ذوي العلم والخبرة في موضوع الدراسة ومجاله (لوائح وأنظمة التعليم الأهلي)، وبخبرات متنوعة من القطاعين الخاص والعام، أو ممن مارسوا عمل يرتبط بموضوع الدراسة، كما تم تحديد فريق من الخبراء بموضوع (وليسوا بالضرورة خبراء بمعنى استشاريين).

ج/ الجولة الأولى: (العصف الذهني أو الاستكشاف)، عدد الخبراء المستجيبين (51) خبيراً: بالاطلاع على الأدبيات والوثائق والسجلات والمواقع الإلكترونية، ومن خلال مقابلة الخبراء القياديين في التعليم الأهلي من القطاعين، تم إعداد الاستطلاع المفتوح، وبعد تحكيمه أرسل لجميع الخبراء الذين سجلوا بياناتهم وأبدوا موافقتهم بالمشاركة، وطُلب منهم تقديم آرائهم واستجاباتهم حول موضوع الدراسة، فحصل نوع من العصف الذهني، وتُركت

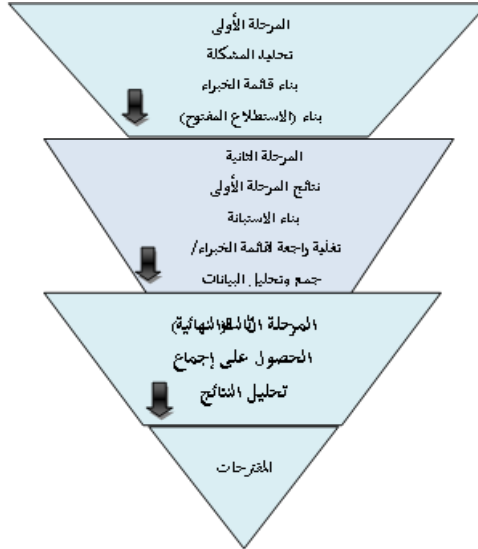
لهم حرية الإجابة، مع التعديل والحذف والإضافة، وكان الإرسال لكل خبير على حده طلباً لرأيه من غير أن يلتقي الخبراء ببعضهم البعض؛ وتمت مراجعة البيانات وتنسيقها وجمعها لتقديمها في الجولة الثانية. د/ الجولة الثانية: عدد الخبراء المستجيبين (45) خبيراً: بعد جمع آراء الخبراء في الجولة الأولى، وبفحص البيانات التي جُمعت، ولتوضح الرؤية بمدى توافق الآراء واختلافها؛ أعدت الاستبانة وهي عبارة عن أداة محددة لتلقي الاستجابات، تكونت من جزأين (البيانات الأولية، ومقترحات التطوير)، وتحتوي على أربعة أبعاد وكل بُعد تندرج تحته عدة عبارات وفق ما ورد من الخبراء وبلغ عدد العبارات (46) عبارة، وطُلب من الخبراء تقييم استجاباتهم من حيث درجة الموافقة على مقياس ليكرت الثلاثي (موافق، غير متأكد، غير موافق)، بالإضافة إلى ترك مساحة للملاحظة أو ذكر سبب عدم الموافقة أمام كل عبارة، وأيضاً ترك مساحة للملاحظات في كل بُعد للتعديل أو الحذف أو الإضافة. وبعد وصول الإجابات وتحليلها واستخراج نسبة الموافقة على كل عبارة، والأخذ بمرئيات ومقترحات الخبراء، تم تعديل صياغة (28) عبارة، وحذف وإضافة عبارتين حسب مقترحات الخبراء، وترتيب العبارات تنازلياً حسب درجة الموافقة، والعبارات التي حصلت على (85% فأعلى) تم وضع نتائجها لاطلاع الخبراء وعرضها للتأكد من درجة موافقتهم عليها، وإعادة العبارات التي حصلت على درجة موافقة 84% فأقل بعد تعديلها لاطلاع الخبراء والتأكد من درجة موافقتهم عليها، وأعيدت الاستبانة بعد التعديل للخبراء في جولة ثالثة؛ لإعطاء تغذية راجعة.

هـ/ الجولة الثالثة: عدد الخبراء المستجيبين (45) خبيراً: أرسلت الأداة بعد تعديلها في رابط إلكتروني للخبراء كل على حده لمعرفة رأيهم، وفي هذه الجولة قدمت استجاباتهم لهم إحصائياً لكي يتعرف كل خبير على العبارات التي تمت إضافتها والعبارات المعدلة، وعلى العبارات التي حصلت على نسبة اتفاق

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

ز/ تحليل الاجابات واستخراج النتائج النهائية: من خلال ما قدمه الخبراء من معلومات في جولات الدراسة تم الوصول إلى حالة من التوافق بين آراء الخبراء في مواطن التطوير المقترحة للوائح وأنظمة التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية حتى تتناسب مع التوجهات المستقبلية.

عالية، كذلك ليبيدي رأيه حول العبارات الجديدة أو التي تمت إعادة صياغتها وتعديلها لمراجعة استجاباته التي قدمها في الجولة السابقة. ثم تم جمع الإجابات من أداة الجولة الثالثة، وتحليلها؛ حيث زادت نسبة الاتفاق على غالبية عبارات الأداة، وتم اعتماد كافة العبارات التي حصلت على نسبة اتفاق 80% فأعلى، وتم ترتيب العبارات تنازلياً حسب درجة الموافقة.



شكل 1

### جولات أسلوب دلفاي

للإجابة عن هذا السؤال: تمت مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ووثيقة رؤية المملكة 2030 وبرامجها وخطط التنمية واستراتيجيات تطوير التعليم؛ لتحديد مواطن التطوير في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي حتى تتناسب مع التوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة، ولوضع الأبعاد الخاصة بالسؤال وهي أربعة أبعاد: (تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار، تسهيل استقطاب الكفاءات المتميزة، رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم، تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة)، ثم تحليل نتائج الاستطلاع المفتوح في الجولة الأولى، وتصنيف العبارات التي وردت في إجابات الاستطلاع تحت كل بعد يناسبها؛ من أجل التعرف على موافقة خبراء الدراسة على مواطن التطوير والتحديث حتى تتناسب لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية مع التوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة لدعم القطاع الخاص للاستثمار فيه. وهذا السؤال يستقرئ المستقبل ويستشرف التطورات المناسبة في الأنظمة واللوائح وذلك باستخدام أسلوب دلفاي بثلاث جولات، وحُدّ المحك المعياري الأدنى لقبول العبارة بنسبة اتفاق (80%)، وحيث إن العبارات كانت ترتب تنازلياً في كل جولة حسب متوسط درجة الموافقة عليها؛ لذلك ظهرت العبارات في الجداول التفصيلية متقاربة بين أرقامها وترتيبها، وأُستخدِمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات الخبراء، كما رُتبت الأبعاد حسب المتوسط الحسابي لكل منها، كما يلي:

الأساليب الإحصائية: أُستخدِمت الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الوظيفية لأفراد عينة الدراسة. ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة. ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة. والمتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسطات العبارات) ولترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي. الإنحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى إنحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، والنسبة المئوية لمعرفة درجة موافقة الخبراء على كل عبارة من عبارات الدراسة.

### 5. النتائج

الإجابة على أسئلة الدراسة:

- 1/ ما واقع الأنظمة واللوائح التي تحكم العمل في المدارس الأهلية والجهات المشرفة عليها؟  
للإجابة عن هذا السؤال تم استعراض واقع التعليم الأهلي ولوائح وأنظمتها في المبحث الأول والثاني.
- 2/ ما مواطن التطوير المقترحة في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية لتتناسب مع التوجهات المستقبلية؟

المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (9)، العدد (2) – حزيران 2020

جدول 6 المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات خبراء الدراسة حول مواطن التطوير المقترحة في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية لتتناسب مع التوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة لدعم القطاع الخاص

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
1	تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار	2.93	0.13	97.6	2
2	استقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلية وتطويرهم	2.88	0.21	95.9	3
3	رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم	2.87	0.17	95.6	4
4	تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة	2.95	0.12	98.2	1
-	المتوسط الحسابي العام	2.91	0.10	96.9	-

نتيجة الدراسة الحالية مع توجهات رؤية المملكة 2030 في تطوير وتحسين البيئة التشريعية حيث بُنيت أبعاد الاستبانة على أهداف رؤية 2030 [17]، كما اتفقت مع دراسة صائغ ومتولي [79] التي توصلت إلى أن من أهم الركائز لتطوير العلاقة بين القطاعين توفر بيانات دقيقة عن سوق العمل والمخرجات التعليمية، كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كيم [71] التي توصلت إلى أن سن التشريعات واللوائح الجديدة الخاصة بنظام التعليم الأهلي يُساعد في تطوير التنظيمات داخل مؤسسات التعليم الأهلي والتي تسهم في تطويره وفقاً للسياسة الحكومية المحلية. والجداول التالية تناقش بنوع من التفصيل مقترحات تطوير لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتتناسب مع التوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة لدعم القطاع الخاص للاستثمار فيه.

1- تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار:

للتعرف على مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات خبراء الدراسة، كما تم ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، كما يلي:

جدول 7 التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات خبراء الدراسة حول مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل بالمدارس الأهلية لتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار

م	العبارات	درجة الموافقة				المتوسط الانحراف النسبة لترتيب	
		موافق	غير متأكد	غير موافق	الحسابي المعياري المئوية		
		ك	ك	ك	ك	%	%
1	تحديث لائحة الجزاءات والمخالفات الخاصة بالمدارس الأهلية وتطويرها وجمع لوائح المخالفات في دليل واحد معتمد من جميع الجهات ذات العلاقة.	45	100.0	0	0.0	0	0.0
3	مراجعة الاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية بمشاركة وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التعليم، والجهات الممثلة للمستثمرين، لوضع مقاييس ومواصفات مرنة شاملة: (تعنى بسلامة المبنى انشائياً، ومناسبته لطبيعة المرحلة، وتراعي التوزيع الجغرافي العادل، ومناسبة حجم الأرض والشوارع، واختلاف البيئة الاستثمارية في المناطق والمحافظات).	44	97.8	1	2.2	0	0.0
4	مراجعة إجراءات المديرية العامة للدفاع المدني الخاصة بمنح شهادات السلامة للمنشآت التعليمية الأهلية بما يضمن سرعة وسهولة إصدار التراخيص.	44	97.8	1	2.2	0	0.0
5	توفير نظاماً معلوماً شاملاً متكاملاً عن المدارس الأهلية يكون معلناً ويتيح للطلاب والآباء اختيار المدارس الأكثر جودة وكفاءة.	44	97.8	1	2.2	0	0.0
6	تعزيز الشراكة بين وزارة التعليم والقطاع الخاص (اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي) لوضع استراتيجيات بناء تقوم على تحقيق الأهداف التعليمية والوصول إلى نظام تعليمي ذو جودة وكفاءة عالية.	44	97.8	1	2.2	0	0.0
2	تحديث لائحة تنظيم المدارس الأهلية الصادرة من مجلس الوزراء عام 1395هـ وتطويرها لتشمل جميع أنواع التعليم الخاص في لائحة واحدة تتناسب مع التوجهات المستقبلية والمتطلبات	44	97.8	0	0.0	1	2.2

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الإحصائي المنوي	المتوسط الإحصائي المنوي لترتيب
		موافق		غير موافق		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%		
	الاقتصادية والتنمية.								
7	تطوير قواعد وأليات الإعانة السنوية وربطها بمعايير: (جودة الخدمات التعليمية المقدمة من المدارس، تحقيق الأهداف التنموية، توفير الفرص الوظيفية للمواطنين،...).	41	91.1	2	4.4	2	4.4	0.46	95.6
8	إعادة النظر في الشروط المطلوبة في المستثمر أو وكيله بحيث يكون كحد أدنى (تأهيل تربوي مناسب، تأهيل في الإدارة والتخطيط، تأهيل في الشؤون المالية والاستثمار).	36	80.0	4	8.9	5	11.1	0.67	89.6
-	المتوسط الحسابي العام							0.13	97.6
	يتضح من الجدول السابق أن بعد (مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار) يتكون من (8) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق) ومتوسط نسبة موافقة 97.6%، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لعبارات الاستبيان ما بين (2.69، 3.0) من أصل (3.0) درجات، وتراوح الانحراف المعياري لعبارات هذا البعد ما بين (0.01، 0.67)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات خبراء الدراسة حول عبارات هذا البعد. وهذه النتيجة تتفق مع ما ورد في دراسة [74] (مركز المجتمع المدني CCS)، التي أكدت على تعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم الأهلي والقطاع العام لوضع استراتيجيات بناءة تقوم على تحقيق الأهداف التعليمية المدرسية والوصول إلى نظام تعليمي ذو جودة وكفاءة عالية. ونستعرض بنوع من التفصيل بعض العبارات كالتالي:								
	- جاءت العبارة (1) (تحديث لائحة الجزاءات والمخالفات الخاصة بالمدارس الأهلية وتطويرها وجمع لوائح المخالفات في دليل واحد معتمد من جميع الجهات ذات العلاقة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.0) وانحراف معياري (0.01) بنسبة موافقة (100.0%)، وهذا يدل على أن هناك إجماع بالموافقة بين خبراء الدراسة على أن تحديث لائحة الجزاءات والمخالفات الخاصة بالمدارس الأهلية وتطويرها وجمع لوائح المخالفات في دليل واحد معتمد من جميع الجهات ذات العلاقة من مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار. وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة وكالة التعليم الأهلي [3] التي بينت أن تحديث لوائح وأنظمة التعليم الأهلي وتطويرها من أهم متطلبات تطوير التعليم الأهلي.								
	- جاءت العبارة (2) (تحديث لائحة تنظيم المدارس الأهلية الصادرة من مجلس الوزراء عام 1395هـ وتطويرها لتشمل جميع أنواع التعليم الخاص في لائحة واحدة تناسب مع التوجهات المستقبلية والمتطلبات الاقتصادية								
	جدول 8 التكرارات والنسب والمتوسطات والانحراف المعياري لاستجابات الخبراء حول مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل بالمدارس الأهلية لاستقطاب الكفاءات								
	القادرة على نقل المعرفة وتأهيلهم وتطويرهم								
م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الإحصائي المنوي	المتوسط الإحصائي المنوي لترتيب
		موافق		غير موافق		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%		
9	ربط المدارس الأهلية بالجامعات في كليات التربية وكليات الاقتصاد والأعمال بإضافة مشاريع تطبيقية تدريبية لطلبة الدراسات العليا لتطوير المدارس الأهلية التي بحاجة للدعم.	44	97.8	1	2.2	0	0.0	0.15	99.2

1	99.2	0.15	2.98	0.0	0	2.2	1	97.8	44	اعتماد نظام فعال وميسر لإصدار التأشيرات ورخص الإقامة للمنشآت التعليمية.	10	
مكرر	1	99.2	0.15	2.98	0.0	2.2	1	97.8	44	مراجعة شروط وإجراءات منح التأشيرات للوظائف المساندة (العمالة الفنية، الصيانة، عمال النظافة، السائقين)، مع مراعاتها لواقع المدارس الأهلية وسوق العمل.	11	
مكرر	4	98.6	0.21	2.96	0.0	4.4	2	95.6	43	إعادة النظر في نسبة التوطين في الوظائف التعليمية للمدارس العالمية والبرامج الدولية؛ بناء على دراسة واقعية للكوادر الوطنية المتوافرة ومدى ملاءمتها لتلك الوظائف حسب الكفايات والتخصصات.	16	
مكرر	5	97.6	0.33	2.93	2.2	1	2.2	1	95.6	43	مشاركة بين وزارة العمل ووزارة التعليم والقطاع الخاص بدراسة لمعرفة المهن والوظائف التعليمية المراد توطينها لإيجاد مخرجات سعودية تناسبها.	12
مكرر	5	97.6	0.33	2.93	2.2	1	2.2	1	95.6	43	مراجعة أنظمة تأشيرات الاستقدام للمعلمين والمعلمات والكفالة والإقامة وضوابط التعاقد (مراعاة الناحية التربوية والتعليمية).	13
مكرر	5	97.6	0.33	2.93	2.2	1	2.2	1	95.6	43	إيجاد أنظمة وصيغ لتبادل المنفعة بين التعليم العام والقطاع الخاص والاستفادة من الخبرات التربوية من المعلمين/ات عن طريق الإعارة أو بالتعاون مع المدارس الأهلية خارج أوقات الدوام الرسمي، مقابل الاستفادة من خدمات المدارس الأهلية.	14
مكرر	5	97.6	0.33	2.93	2.2	1	2.2	1	95.6	43	التنسيق بين الخدمة المدنية والتعليم ووزارة العمل لتحديد مواعيد الإعلان عن الوظائف الحكومية التعليمية في نهاية العام الدراسي للمحافظة على استقرار المدارس الأهلية.	15
مكرر	9	96.9	0.36	2.91	2.2	1	4.4	2	93.3	42	سن أنظمة لتشجيع المعلمين والمعلمات السعوديين للاتحاق بالمدارس الأهلية بتقديم حوافز مثل التخفيضات والإعفاءات الضريبية.	19
مكرر	10	96.9	0.42	2.91	4.4	2	0.0	0	95.6	43	دراسة استمرار دعم صندوق الموارد البشرية للتدريب ولرواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية.	17
مكرر	11	93.9	0.53	2.82	6.7	3	4.4	2	88.9	40	العمل على وضع سياسات مرنة لزيادة رواتب المعلمين/ات في المدارس الأهلية، وإعداد سلم رواتب ثابت وواضح مبني على طرق منهجية وعلمية.	21
مكرر	12	93.9	0.68	2.82	2.3	1	0.0	0	97.7	42	إيجاد أنظمة لتحفيز قادة المدارس الأهلية وآلية وشروط للترقيات الخاصة بالهيئة الإدارية.	18
مكرر	13	92.6	0.67	2.78	6.8	3	2.3	1	90.9	40	مراجعة مشتركة لنظامي العمل والخدمة المدنية لتقليص الفجوة بينهما وتقليل الفروق بين امتيازات المعلمين/ات في المدارس الحكومية والأهلية. (بحيث توضع أنظمة وسياسات تراعي خصوصية مهنة التعليم ومتطلبات الوظيفة التعليمية مثل: ساعات العمل الأسبوعية، الإجازات....)	20
مكرر	14	80.6	0.84	2.42	22.2	10	13.3	6	64.4	29	إنشاء شركة حكومية تتولى التوظيف والتوطين والاستخدام للمعلمين/ات في جميع مدارس التعليم الحكومية والأهلية، وفقاً لمعايير الكفاءة والجدارة، ووفقاً لحاجة تلك المدارس.	22
-	95.9	0.21	2.88								المتوسط الحسابي العام	

- جاءت العبارة (9) (ربط المدارس الأهلية بالجامعات في كليات التربية وكليات الاقتصاد والأعمال بإضافة مشاريع تطبيقية تدريبية لطلبة الدراسات العليا لتطوير المدارس الأهلية التي بحاجة للدعم) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.98) وانحراف معياري ضئيل (0.15) بنسبة موافقة (99.2%)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين خبراء الدراسة على أن ربط المدارس الأهلية بالجامعات في كليات التربية وكليات الاقتصاد والأعمال بإضافة مشاريع تطبيقية تدريبية لطلبة الدراسات العليا لتطوير المدارس الأهلية التي بحاجة للدعم من مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لاستقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلهم وتطويرهم. واتفقت مع دراسة الخميس [78] التي أوصت بربط المدارس

يتضح من الجدول السابق أن بعد (مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لاستقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلهم وتطويرهم) يتكون من (14) عبارة، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق) ومتوسط نسبة موافقة 95.9%، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لعبارات الاستبيان ما بين (2.42، 2.98) من أصل (3.0) درجات، وتراوح الانحراف المعياري لعبارات هذا البعد ما بين (0.15، 0.84)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات خبراء الدراسة حول عبارات بعد مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لاستقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلهم وتطويرهم. والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل بعض العبارات، على النحو التالي:

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

(80.6%)،. وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (فخري، 2015م) والتي توصلت إلى أن وضع قوانين وتنظيمات محددة تحكم عقود المعلمين من الحلول المقترحة لمشكلات التعليم الخاص (الأهلي)، وقد حصلت هذه العبارة على عدم موافقة عشرة من الخبراء وقد برر بعضهم السبب بأن هذا الاقتراح يحتاج لدراسة فقهية وشريعة، والبعض الآخر يرى أنه تدخل في السوق وفرض على المدارس الأهلية لنوعية المعلمين أو معايير التعيين، علماً بأنه من توجهات وزارة التعليم إنشاء شركة للموارد البشرية حسب ما ورد صحيفة الجزيرة [81]، وكون الشركة تسهم في خدمة المدارس الأهلية مع الحكومية قد يحل مشكلات كثيرة في التعيين ومعايير الاختيار وفرص المنافسة وأنظمة التحفيز، ويمكن أن يكون خياراً مطروحاً للمدارس الأهلية وليس إجبارياً.

### 3- رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم

للتعرف على مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لرفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات خبراء الدراسة، كما تم ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، كما يلي:

جدول 9 التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات خبراء الدراسة حول مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لرفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم

م	العبارات	درجة الموافقة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الترتيب	موافق		غير متأكد		
		ك	%				ك	%			
24	مراجعة قواعد ومبالغ إقراض المشروعات التعليمية بوزارة المالية وتطوير الأنظمة التمويلية وتسهيل متطلباتها وإجراءات منحها.	43	95.6	2	4.4	0	0.0	2.96	0.21	98.6	1
25	مراجعة أنظمة رسوم الخدمات (رسوم وزارة العمل، برنامج نطاقات، مبالغة تكلفة رسوم الكهرباء والمياه والهاتف، رسوم البلدية،...) لتخفيف تكاليف الاستثمار في التعليم.	43	95.6	2	4.4	0	0.0	2.96	0.21	98.6	1
28	إعداد سياسات وتشريعات وحوافز مناسبة لتحويل منشآت القطاع الخاص لشركات مساهمة لمواجهة المخاطر والتحديات وتعظيم فرص الاستثمار وتوحيد الجهود وتعميق الخبرات.	41	91.1	4	8.9	0	0.0	2.91	0.29	96.9	3
27	سن أنظمة وتشريعات تسمح باستثمار المباني التعليمية الأهلية مساءً بعد انتهاء اليوم الدراسي كمدارس مسائية أو مراكز تدريب..	42	93.3	1	2.2	2	4.4	2.89	0.44	96.2	4
30	مراجعة أنظمة القسائم التعليمية وتسهيل إجراءات صرفها لمستحقها، على أن تتوسع لتشمل فئات إضافية من طلاب التعليم العام.	41	91.1	3	6.7	1	2.2	2.89	0.38	96.2	5
23	مراجعة القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية ووضع معايير مبنية على الأسس التربوية والاستثمارية على حد سواء بمشاركة (أعضاء يمثلون الجهات الأخرى، وأعضاء ممثلين للمستثمرين، ومختصين في الجوانب المالية والقانونية أيضاً)	42	93.3	0	0.0	3	6.7	2.87	0.50	95.6	6
26	سن القوانين والتشريعات وإعداد اللوائح اللازمة لتنمية مصادر وبدائل تمويلية غير حكومية عن طريق الوقف والهبات والتبرعات، وتفعيلها في إنشاء ودعم المنشآت التعليمية.	42	93.3	0	0.0	3	6.7	2.87	0.50	95.6	6
29	مراجعة مبلغ الدعم الحكومي المقدم للمدارس الأهلية، ليتناسب مع تكاليف الاستثمار والتغيرات الاقتصادية، وزيادة أعداد المدارس الأهلية	36	80.0	2	4.4	7	15.6	2.64	0.74	87.9	8
-	المتوسط الحسابي العام							2.87	0.17	95.6	-

كما تتفق هذه النتيجة مع أهداف التعليم في رؤية المملكة 2030 [17] برفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم.

- جاءت العبارة (28) (إعداد سياسات وتشريعات وحوافز مناسبة لتحويل منشآت القطاع الخاص لشركات مساهمة لمواجهة المخاطر والتحديات وتعظيم فرص الاستثمار وتوحيد الجهود وتعميق الخبرات) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.29)، بنسبة موافقة (96.9%)، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة القحطاني [77] التي توصلت إلى أنه من وسائل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم اشترك المستثمرين ووزارة التربية والتعليم في تأسيس شركة تعليمية.

- جاءت العبارة (23) (مراجعة القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية ووضع معايير مبنية على الأسس التربوية والاستثمارية على حد سواء بمشاركة أعضاء يمثلون الجهات الأخرى، وأعضاء ممثلين للمستثمرين، ومختصين في الجوانب المالية والقانونية أيضاً) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (0.50)، بنسبة موافقة (95.6%)، وهذا يتفق مع واقع القواعد المنظمة للرسوم الدراسية [10]؛ حيث لم تتضمن ضرورة مشاركة أعضاء بخبرات قانونية أو استثمارية أو من ممثلين للغرف التجارية والمستثمرين، كما أن دراسة الغامدي [75] بينت أن ارتفاع رسوم التعليم الأهلي لا يتناسب مع الخدمة التعليمية المقدمة.

- جاءت العبارة (29) (مراجعة مبلغ الدعم الحكومي المقدم للمدارس الأهلية (الإعانات الممنوحة)، ليتناسب مع تكاليف الاستثمار والتغيرات الاقتصادية، وزيادة أعداد المدارس الأهلية) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (0.74)، بنسبة موافقة (87.9%)، وهذا يتفق مع واقع الإعانة السنوية التي مضى على إقرارها فترة طويلة ولم يتغير مبلغ الدعم المقدم على الرغم من نمو التعليم الأهلي، ودراسة آل إدريس [6] بالاستمرار في دعم قطاع التعليم الأهلي.

4- تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة للتعرف على مواطن تطوير لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة؛ أستخدمت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات الخبراء، وُرتبت العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، كما يلي:

#### جدول 10

التكرارات والنسب والمتوسطات والانحراف المعياري لاستجابات الخبراء حول مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل بالمدارس الأهلية لتحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الانحراف نسبة الترتيب		
		موافق	غير متأكد	غير موافق	الحسابي المعياري الموافقة	المتوسط الانحراف	نسبة الترتيب
		ك	ك	%	ك	ك	%
38	إيجاد مجالس أو هيئة استشارية للتعليم الأهلي، ليفهم القطاع الخاص طبيعة العمل التربوي والتحديات التي تواجه التربويين ويفهم التربويون طبيعة العمل في القطاع الخاص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمنافسة المستمرة في بيئة العمل.	45	0	0.0	0	0.0	99.9
32	صياغة لوائح وأنظمة التعليم الأهلي يتطلب توفير كوادر بشرية من تخصصات	44	1	2.2	0	0.0	99.2

يتضح من الجدول السابق أن بعد (مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لرفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم) يتكون من (8) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق) ومتوسط نسبة موافقة 95.6%، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لعبارات الاستبيان ما بين (2.64)، (2.96) من أصل (3.0) درجات، كما تتراوح الانحراف المعياري لعبارات الاستبيان ما بين (0.21)، (0.74)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات خبراء الدراسة حول عبارات بعد مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لرفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم. وناقش بنوع من التفصيل بعض العبارات، كما يلي:

- جاءت العبارة (24) (مراجعة قواعد ومبالغ إقراض المشروعات التعليمية بوزارة المالية وتطوير الأنظمة التمويلية وتسهيل متطلباتها وإجراءات منحها) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.21)، بنسبة موافقة (98.6%)،.. وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة بويسكينز [72] التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للتمويلات العامة لمؤسسات التعليم الأهلي على تعزيز الكفاءة التعليمية للطلاب وتوفير الفرص التعليمية المتساوية، حيث يتيح التعليم الأهلي للطلاب والآباء اختيار النظام التعليمي الأكثر جودة وكفاءة. كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة مجلس التعليم الخاص في الولايات المتحدة [80] والتي توصلت إلى أن النسبة الأكبر من المستجيبين يؤيدون دعم المدارس الخاصة، سواء من خلال توزيع منح المدارس الخاصة، أو تمويل صناديق برامج تكميلية إضافية. كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة كيم [71] والتي توصلت إلى وجود تأثير مباشر للوائح الحكومية الخاصة بالتعليم الأهلي في مدينة سول وبوسان وجيونبوك على خفض النفقات والتمويلات الشهرية المتعلقة بالمدارس العليا للتعليم الأهلي.

- جاءت العبارة (25) (مراجعة أنظمة رسوم الخدمات (رسوم وزارة العمل، برنامج نطاقات، مبالغ تكلفة رسوم الكهرباء والمياه والهاتف، رسوم البلدية....) لتخفيف تكاليف الاستثمار في التعليم) بالمرتبة الأولى مكرر بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.21)، بنسبة موافقة (98.6%)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة القحطاني [77] والتي توصلت إلى ضرورة تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في التعليم.

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

مختلفة (تربوية، قانونية، استثمارية، هندسية....) على درجة عالية من المعرفة بطبيعة عمل وأهداف ووظائف المدارس الأهلية بالإضافة إلى عمق المعرفة بمجال عملهم الرئيسي.

مكرر	2	99.2	0.15	2.98	0.0	0	2.2	1	97.8	44	صياغة اللوائح والأنظمة الجديدة تتطلب تحديداً لحقوق ومسؤوليات الأطراف الثلاثة (الجهات الحكومية/ الطالب وولي الأمر/ المستثمر) وتنظيم العلاقة بينهم.	33
مكرر	2	99.2	0.15	2.98	0.0	0	2.2	1	97.8	44	في اللوائح والأنظمة الجديدة يجب مراعاة الصياغة الجيدة والقانونية التي تعبر بوضوح وتحدد بدقة الواجبات والحقوق.	39
مكرر	5	98.6	0.21	2.96	0.0	0	4.4	2	95.6	43	إيجاد آلية تنسيق ومشاركة بين المستثمرين والقطاعات الحكومية من خلال منصة تفاعلية خاصة بعرض جميع أنظمة واشتراطات ومتطلبات التعليم الأهلي الجديدة، لأخذ مرئياتهم حيالها قبل اعتمادها من صاحب الصلاحية.	37
مكرر	5	98.6	0.21	2.96	0.0	0	4.4	2	95.6	43	إعداد بحوث ودراسات مستقبلية ودراسات جدوى اقتصادية للفرص الاستثمارية في التعليم العام، ونشر نتائجها بشفافية، بحيث تعطي النتائج المؤشرات الاقتصادية والمالية للفرص الاستثمارية الأولية، والعائد والمردود الاقتصادي لهذا النوع من الاستثمار.	40
مكرر	5	98.6	0.21	2.96	0.0	0	4.4	2	95.6	43	دعم اللوائح والأنظمة الجديدة للتحويل نحو اللامركزية في التعامل مع القطاع الخاص، بحيث تتولى وزارة التعليم الاشراف على النشاطات الأساسية التي تحكم مخرجات التعليم، وإحالة تطبيق بقية الاشتراطات إلى الجهات المتخصصة من القطاعات	41
مكرر	8	98.6	0.30	2.96	2.2	1	0.0	0	97.8	44	مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي في مراجعة اشتراطاتها وإعادة صياغتها لتكون موحدة ومتسلسلة تسهيلاً للإجراءات، ومنعاً للازدواجية، ومراعاة لطبيعة التعليم الأهلي التربوية والاستثمارية.	31
مكرر	8	98.6	0.30	2.96	2.2	1	0.0	0	97.8	44	تفسير اللوائح الأساسية الخاصة بالتعليم الأهلي بمواد تفسيرية واضحة ومعتمدة من جميع الجهات ذات العلاقة.	47
مكرر	10	97.6	0.25	2.93	0.0	0	6.7	3	93.3	42	تبني نماذج العرض والطلب لبناء استراتيجية تعزز مستويات الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال التنبؤ المستقبلي لإسقاطات العرض والطلب.	42
مكرر	10	97.6	0.25	2.93	0.0	0	6.7	3	93.3	42	الاستفادة من خصخصة الخدمات مثل إنشاء المباني المدرسية والنقل والصيانة وتوسيع نطاق الشركات الخاصة لتشمل المدارس الأهلية.	43
مكرر	12	97.6	0.33	2.93	2.2	1	2.2	1	95.6	43	تعزيز وتفعيل دور مركز الاستثمار التعليمي، ودعم التوجه نحو اللامركزية بتركيز وزارة التعليم على تجويد العملية التعليمية.	46
مكرر	13	96.9	0.29	2.91	0.0	0	8.9	4	91.1	41	اعتماد اللوائح والأنظمة الجديدة من مجلس الوزراء؛ حتى لا تنفرد جهة عن أخرى بإقرار اللوائح، مع مراعاة مرونتها وقابليتها للتحديث في فترات زمنية محددة.	44
مكرر	14	96.9	0.36	2.91	2.2	1	4.4	2	93.3	42	في اللوائح والأنظمة الجديدة يجب مراعاة المرونة بحيث: (تلي احتياجات القطاع خلال فترة طويلة نسبياً، تتناسب مع التغيرات المتوقعة، تتكيف مع بعض الاستثناءات، فهي مجال للمراجعة الدورية والإضافة والتعديل).	34
مكرر	15	96.9	0.42	2.91	4.4	2	0.0	0	95.6	43	إعداد أدلة واضحة موحدة باشتراطات جميع الجهات ذات العلاقة توضح رحلة طالب الترخيص، ونشرها عبر المنصة التفاعلية وتحديثها باستمرار بموجب مرئيات المستفيدين.	36
مكرر	16	96.2	0.32	2.89	0.0	0	11.1	5	88.9	40	تعزيز دور لجنة تيسير في وزارة التجارة والاستثمار وتفعيل توصياتها التي شارك فيها معظم الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي.	45
مكرر	-	98.2	0.12	2.95							المتوسط الحسابي العام	

الدراسة حول عبارات بعد مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة، ومن أبرز جوانب التطوير (إيجاد مجالس أو هيئة استشارية للتعليم الأهلي، ليفهم القطاع الخاص طبيعة العمل التربوي والتحديات التي تواجه التربويين ويفهم التربويون طبيعة العمل في القطاع الخاص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمنافسة المستمرة في بيئة العمل، وكذلك صياغة لوائح وأنظمة التعليم الأهلي يتطلب توفير كوادر بشرية من تخصصات

يتضح من الجدول السابق أن بعد (مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة) يتكون من (16) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق) ومتوسط نسبة موافقة 98.2%، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لعبارات الاستبيان ما بين (2.89، 3.0) من أصل (3.0) درجات، كما تتراوح الإنحراف المعياري لعبارات الاستبيان ما بين (0.01، 0.42)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات خبراء



لائحة التعليم الأهلي [9] لم يطرأ عليها أي تعديل رسمي حتى الآن، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة "أمباست وأخرين [70] التي أظهرت أن التنظيمات المرنة تعزز من جودة وكفاءة العملية التعليمية داخل مدارس التعليم الأهلي.

- جاءت العبارة (36) (إعداد أدلة واضحة موحدة باشتراطات جميع الجهات ذات العلاقة توضح رحلة طالب الترخيص، ونشرها عبر المنصة التفاعلية وتحديثها باستمرار بموجب مرئيات المستفيدين) بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.42)، بنسبة موافقة (96.9%)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة وكالة التعليم الأهلي [3] التي توصلت إلى أن إعداد وتطوير الأدلة الإجرائية للتعليم الأهلي من أهم متطلبات تطوير التعليم الأهلي.

- جاءت العبارة (45) (تعزير دور لجنة تيسير في وزارة التجارة والاستثمار وتفعيل توصياتها التي شارك فيها معظم الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (0.32)، بنسبة موافقة (96.2%)، وهذا يتفق مع ما ورد في الإطار النظري ودور اللجنة في تعديل الاشتراطات البلدية الخاصة بالمدارس الأهلية، كما يعزز دور اللجان المشتركة بين القطاعات المختلفة وتأثيرها في تطوير العمل. خلاصة لأهم نتائج الدراسة:

تعد لوائح وأنظمة التعليم الأهلي العام في المملكة الخطوط العريضة والتنظيمات التي تحكم الاستثمار في التعليم العام، وتوجه العمل في المدارس الأهلية، كما أنها تضبط الممارسات وتحدد الصلاحيات وتبني معايير جودة الخدمات التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية. ومما لا شك فيه أن تطوير هذه اللوائح يتطلب عملاً تعاونياً تكاملياً مشتركاً، وتكاتف عدة جهات من القطاع العام والخاص، عن طريق فرق عمل تتميز بالخبرة في جميع المجالات التي تخص عمل التعليم الأهلي.

ويمكننا القول بأنه لا يوجد لائحة واحدة شاملة لكل أنواع التعليم الأهلي العام في المملكة، إنما يوجد مجموعة لوائح وقواعد وقرارات وتعاميم صادرة من جهات متعددة، كما أن الكثير من هذه اللوائح مضى عليها عدة عقود لم يحدث لها أي تطوير أو تحديث؛ وبناء على ذلك وفي ضوء ما عُرض في الإطار النظري من أدبيات التعليم الأهلي ولوائحه وأنظمتها، وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها جولات دلفاي مع خبراء التعليم الأهلي في الدراسة الحالية، يمكن الوصول لأهم مواطن التطوير المقترحة في أنظمة ولوائح التعليم الأهلي العام في المملكة العربية السعودية؛ بهدف تفعيل دور التعليم الأهلي العام في المملكة من خلال تطوير وتحديث لوائحه وأنظمتها، ورفع نسبة مشاركتها في التعليم بما يتلاءم مع أهداف ورؤية المملكة 2030 وتوجهات التعليم المستقبلية، بالاعتماد على رأي أهل الاختصاص والعلم من الخبراء في جميع الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي. وتوصلت الدراسة إلى تحديد مواطن التطوير المقترحة التي تحتاجها لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتتناسب مع التوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة لدعم القطاع الخاص للاستثمار فيه، من خلال أربعة أبعاد حصلت على اتفاق بنسبة عالية من الخبراء حيث يأتي بُعد (تحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة) بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية بُعد (تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار)، وبالمرتبة الثالثة بُعد (استقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلها وتطويرهم)، وفي الأخير بُعد (رفع نسبة مشاركة

مختلفة (تربوية، قانونية، استثمارية، هندسية....) على درجة عالية من المعرفة بطبيعة عمل وأهداف ووظائف المدارس الأهلية بالإضافة إلى عمق المعرفة بمجال عملهم الرئيسي، إضافة إلى صياغة اللوائح والأنظمة الجديدة تتطلب تحديداً لحقوق ومسؤوليات الأطراف الثلاثة (الجهات الحكومية/ الطالب وولي الأمر/ المستثمر) وتنظيم العلاقة بينهم، ومراعاة الصياغة الجيدة والقانونية في اللوائح والأنظمة الجديدة التي تعبر بوضوح وتحدد بدقة الواجبات والحقوق). ويتفق ذلك مع دراسة القحطاني [77] التي أشارت إلى أن من معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام. ودراسة صانع، ومتولي [79] التي توصلت إلى أن من أهم الركائز لتطوير العلاقة بين القطاعين إنشاء المدارس الأهلية في كافة المراحل الدراسية. إنشاء المباني المدرسية بالاتفاق مع مؤسسات التعليم وتأجيرها عليها.

ونناقش بنوع من التفصيل بعض العبارات، كما يلي:

- جاءت العبارة (38) (إيجاد مجالس أو هيئة استشارية للتعليم الأهلي، ليفهم القطاع الخاص طبيعة العمل التربوي والتحديات التي تواجه التربويين ويفهم التربويون طبيعة العمل في القطاع الخاص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمنافسة المستمرة في بيئة العمل) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.0) وانحراف معياري (0.01) بنسبة موافقة (100%)، وعلى الرغم من وجود لجان للتعليم الأهلي في الغرف التجارية، ووجود تعاون محدود مع وزارة التعليم إلا أن وجود مجلس استشاري بمظلة رسمية سيكون له دوراً كبيراً في تحقيق التعاون الفعال بين القطاعين. وهذا يتفق مع ما أوصت به دراسة آل إدريس [6] من أخذ رأي ملاك المدارس الأهلية في الاشتراطات التي تفرضها الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي. وما توصلت إليه دراسة السويلم [73] أن مفهوم الشراكة الحقيقي في التعليم يعتمد على اعتبار القطاع الخاص وأصحاب العمل شركاء حقيقيين لوزارة التربية والتعليم في تحقيق أهداف التعليم الوطني.

- جاءت العبارة (32) (صياغة لوائح وأنظمة التعليم الأهلي يتطلب توفير كوادر بشرية من تخصصات مختلفة (تربوية، قانونية، استثمارية، هندسية....) على درجة عالية من المعرفة بطبيعة عمل وأهداف ووظائف المدارس الأهلية بالإضافة إلى عمق المعرفة بمجال عملهم الرئيسي) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.98) وانحراف معياري (0.15) بنسبة موافقة (99.2%)، وهذا يتضح من خلال هيكل وكالة التعليم الأهلي [15] حيث لم يتضمن أي إدارة قانونية أو استثمارية.

- جاءت العبارة (33) (صياغة اللوائح والأنظمة الجديدة تتطلب تحديداً لحقوق ومسؤوليات الأطراف الثلاثة (الجهات الحكومية/ الطالب وولي الأمر/ المستثمر) وتنظيم العلاقة بينهم) بالمرتبة الثانية مكرر بمتوسط حسابي (2.98) وانحراف معياري (0.15) بنسبة موافقة (99.2%)، وهذا يعزى لافتقار اللوائح الحالية لتحديد حقوق وواجبات كل من ولي الأمر والطالب والمستثمر.

- جاءت العبارة (34) (في اللوائح والأنظمة الجديدة يجب مراعاة المرونة بحيث: تلبي احتياجات القطاع خلال فترة طويلة نسبياً، تتناسب مع التغيرات المتوقعة، تتكيف مع بعض الاستثناءات، فيها مجال للمراجعة الدورية والإضافة والتعديل) بالمرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.36) بنسبة موافقة (96.9%)، وقد يعزى هذا إلى أن

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية - ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

- يجب مراعاة المرونة في اللوائح والأنظمة الجديدة بحيث: (تلبى احتياجات القطاع خلال فترة طويلة نسبياً، تتناسب مع التغيرات المتوقعة، تتكيف مع بعض الاستثناءات، وفيها مجال للمراجعة الدورية والإضافة والتعديل).

- إعداد أدلة واضحة موحدة باشتراطات جميع الجهات ذات العلاقة توضح رحلة طالب الترخيص، ونشرها عبر المنصة التفاعلية وتحديثها باستمرار بموجب مريثات المستفيدين.

- تعزيز دور لجنة تيسير في وزارة التجارة والاستثمار وتفعيل توصياتها التي شارك فيها معظم الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي.

2. موافقة من الخبراء على مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار:

- تحديث لائحة الجزاءات والمخالفات الخاصة بالمدارس الأهلية وتطويرها وجمع لوائح المخالفات في دليل واحد معتمد من جميع الجهات ذات العلاقة.

- مراجعة الاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية بمشاركة وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التعليم، والجهات الممثلة للمستثمرين، لوضع مقاييس ومواصفات مرنة شاملة: (تعنى بسلامة المبنى انشائياً، ومناسبتها لطبيعة المرحلة، وتراعي التوزيع الجغرافي العادل، ومناسبة حجم الأرض والشوارع، واختلاف البيئة الاستثمارية في المناطق والمحافظات).

- مراجعة إجراءات المديرية العامة للدفاع المدني الخاصة بمنح شهادات السلامة للمنشآت التعليمية الأهلية بما يضمن سرعة وسهولة إصدار التراخيص.

- توفير نظاماً معلوماً شاملاً متكامل عن المدارس الأهلية يكون معلناً وبتيج للطلاب والآباء اختيار المدارس الأكثر جودة وكفاءة.

- تعزيز الشراكة بين وزارة التعليم والقطاع الخاص (اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي) لوضع استراتيجيات بناءة تقوم على تحقيق الأهداف التعليمية والوصول إلى نظام تعليمي ذو جودة وكفاءة عالية.

- تحديث لائحة تنظيم المدارس الأهلية الصادرة من مجلس الوزراء عام 1395هـ وتطويرها لتشمل جميع أنواع التعليم الخاص في لائحة واحدة تتناسب مع التوجهات المستقبلية والمتطلبات الاقتصادية والتنموية.

- تطوير قواعد وآليات الإعانة السنوية وربطها بمعايير: (جودة الخدمات التعليمية المقدمة من المدارس، تحقيق الأهداف التنموية، توفير الفرص الوظيفية للمواطنين،...).

- إعادة النظر في الشروط المطلوبة في المستثمر أو وكيله بحيث يكون كحد أدنى) تأهيل تربوي مناسب، تأهيل في الإدارة والتخطيط، تأهيل في الشؤون المالية والاستثمار).

3. موافقة من الخبراء على مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لاستقطاب الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتأهيلهم وتطويرهم:

- ربط المدارس الأهلية بالجامعات في كليات التربية وكليات الاقتصاد والأعمال بإضافة مشاريع تطبيقية تدريبية لطلبة الدراسات العليا لتطوير المدارس الأهلية التي بحاجة للدعم.

- اعتماد نظام فعال وميسر لإصدار التأشيرات ورخص الإقامة للمنشآت التعليمية.

القطاع الخاص في التعليم) كأقل الأبعاد من حيث مناسبة لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية مع التوجهات المستقبلية للتعليم في المملكة لدعم القطاع الخاص للاستثمار فيه. وتأتي المقترحات التي وافق عليها الخبراء حسب ترتيب درجة الموافقة كما يلي:

1. موافقة بين الخبراء على مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لتحسين البيئة التشريعية للتعليم الأهلي مع الجهات ذات العلاقة:

- إيجاد مجالس أو هيئة استشارية للتعليم الأهلي، ليفهم القطاع الخاص طبيعة العمل التربوي والتحديات التي تواجه التربويين ويفهم التربويون طبيعة العمل في القطاع الخاص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمنافسة المستمرة في بيئة العمل.

- صياغة لوائح وأنظمة التعليم الأهلي يتطلب توفير كوادر بشرية من تخصصات مختلفة (تربوية، قانونية، استثمارية، هندسية...) على درجة عالية من المعرفة بطبيعة عمل وأهداف ووظائف المدارس الأهلية بالإضافة إلى عمق المعرفة بمجال عملهم الرئيسي.

- صياغة اللوائح والأنظمة الجديدة تتطلب تحديداً لحقوق ومسؤوليات الأطراف الثلاثة (الجهات الحكومية/ الطالب وولي الأمر/ المستثمر) وتنظيم العلاقة بينهم.

- في اللوائح والأنظمة الجديدة يجب مراعاة الصياغة الجيدة والقانونية التي تعبر بوضوح وتحدد بدقة الواجبات والحقوق.

- إيجاد آلية تنسيق ومشاركة بين المستثمرين والقطاعات الحكومية من خلال منصة تفاعلية خاصة بعرض جميع أنظمة واشتراطات ومتطلبات التعليم الأهلي الجديدة، لأخذ مريثاتهم حيالها قبل اعتمادها من صاحب الصلاحية.

- إعداد بحوث ودراسات مستقبلية ودراسات جدوى اقتصادية للفرص الاستثمارية في التعليم العام، ونشر نتائجها بشفافية، بحيث تعطي النتائج المؤشرات الاقتصادية والمالية للفرص الاستثمارية الأولية، والعائد والمردود الاقتصادي لهذا النوع من الاستثمار.

- دعم اللوائح والأنظمة الجديدة للتحويل نحو اللامركزية في التعامل مع القطاع الخاص، بحيث تتولى وزارة التعليم الاشراف على النشاطات الأساسية التي تحكم مخرجات التعليم، وإحالة تطبيق بقية الاشتراطات إلى الجهات المتخصصة من القطاعين

- مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة بالتعليم الأهلي في مراجعة اشتراطاتها وإعادة صياغتها لتكون موحدة ومتسلسلة تسهياً للإجراءات، ومنعاً للازدواجية، ومراعاة لطبيعة التعليم الأهلي التربوية والاستثمارية.

- تفسير اللوائح الأساسية الخاصة بالتعليم الأهلي بمواد تفسيرية واضحة ومعتمدة من جميع الجهات ذات العلاقة.

- تبني نماذج العرض والطلب لبناء استراتيجية تعزز مستويات الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال التنبؤ المستقبلي لإسقاطات العرض والطلب.

- الاستفادة من خصخصة الخدمات مثل إنشاء المباني المدرسية والنقل والصيانة وتوسيع نطاق الشركات الخاصة لتشمل المدارس الأهلية.

- تعزيز وتفعيل دور مركز الاستثمار التعليمي، ودعم التوجه نحو اللامركزية بتركيز وزارة التعليم على تجويد العملية التعليمية اعتماد اللوائح والأنظمة الجديدة من مجلس الوزراء؛ حتى لا تنفرد جهة عن أخرى بإقرار اللوائح، مع مراعاة مرونتها وقابليتها للتحديث في فترات زمنية محددة.

- مراجعة شروط وإجراءات منح التأشيرات للوظائف المساندة (العمالة الفنية، الصيانة، عمال النظافة، السائقين)، مع مراعاتها لواقع المدارس الأهلية وسوق العمل.

- إعادة النظر في نسبة التوطين في الوظائف التعليمية للمدارس العالمية والبرامج الدولية؛ بناء على دراسة واقعية للكوادر الوطنية المتوافرة ومدى ملاءمتها لتلك الوظائف حسب الكفايات والتخصصات

- مشاركة بين وزارة العمل ووزارة التعليم والقطاع الخاص بدراسة معرفة المهن والوظائف التعليمية المراد توطينها لإيجاد مخرجات سعودية تناسبها.

- مراجعة أنظمة تأشيرات الاستقدام للمعلمين والمعلمات والكفالة والإقامة وضوابط التعاقد (مراعاة الناحية التربوية والتعليمية).

- إيجاد أنظمة وصيغ لتبادل المنفعة بين التعليم العام والقطاع الخاص والاستفادة من الخبرات التربوية من المعلمين/ات عن طريق الإعارة أو بالتعاون مع المدارس الأهلية خارج أوقات الدوام الرسمي، مقابل الاستفادة من خدمات المدارس الأهلية.

- التنسيق بين الخدمة المدنية والتعليم ووزارة العمل لتحديد مواعيد الإعلان عن الوظائف الحكومية التعليمية في نهاية العام الدراسي للمحافظة على استقرار المدارس الأهلية.

- سن أنظمة لتشجيع المعلمين والمعلمات السعوديين للالتحاق بالمدارس الأهلية بتقديم حوافز مثل التخفيضات والإعفاءات الضريبية.

- دراسة استمرار دعم صندوق الموارد البشرية للتدريب ولرواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية.

- العمل على وضع سياسات مرنة لزيادة رواتب المعلمين/ات في المدارس الأهلية، وإعداد سلم رواتب ثابت وواضح مبني على طرق منهجية وعلمية.

- إيجاد أنظمة لتحفيز قادة المدارس الأهلية وآلية وشروط للترقيات الخاصة بالهيئة الإدارية

- مراجعة مشتركة لنظامي العمل والخدمة المدنية لتقليص الفجوة بينهما وتقليل الفروق بين امتيازات المعلمين/ات في المدارس الحكومية والأهلية.

(بحيث توضع أنظمة وسياسات تراعي خصوصية مهنة التعليم ومتطلبات الوظيفة التعليمية مثل: ساعات العمل الأسبوعية، الإجازات...)

- إنشاء شركة حكومية تتولى التوظيف والتوطين والاستقدام للمعلمين/ات في جميع مدارس التعليم الحكومية والأهلية، وفقاً لمعايير الكفاءة والجدارة، ووفقاً لحاجة تلك المدارس.

4. موافقة بين الخبراء على مواطن التطوير في لوائح وأنظمة العمل في المدارس الأهلية لرفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم:

- مراجعة قواعد ومبالغ إقراض المشروعات التعليمية بوزارة المالية وتطوير الأنظمة التمويلية وتسهيل متطلباتها وإجراءات منحها.

- مراجعة أنظمة رسوم الخدمات (رسوم وزارة العمل، برنامج نطاقات، تكلفة رسوم الكهرباء والمياه والهاتف، رسوم البلدية،...) لتخفيف تكاليف الاستثمار في التعليم.

- إعداد سياسات وتشريعات وحوافز مناسبة لتحويل منشآت القطاع الخاص لشركات مساهمة لمواجهة المخاطر والتحديات وتعظيم فرص الاستثمار وتوحيد الجهود وتعميق الخبرات.

- سن أنظمة وتشريعات تسمح باستثمار المباني التعليمية الأهلية مساءً بعد انتهاء اليوم الدراسي كمدارس مسائية أو مراكز تدريب.

## 6. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بإعادة صياغة لوائح التعليم العام الأهلي الحالية وفقاً لمواطن التطوير المقترحة في هذه الدراسة. مقترحات للدراسات المستقبلية:

- تطوير أنظمة التمويل والدعم للمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية في ضوء النماذج العالمية.
- تطوير لوائح وأنظمة التعليم الأهلي العالي بالمملكة العربية السعودية.

## المراجع

### أ. المراجع العربية

- [1] الحقباني، عبد الرحمن سعد (2011م). أثر اندماج المدارس الأهلية في كيانات استثمارية كبرى في تطوير بنية الاستثمار وتحسين الأثر التربوي والتعليمي في المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية: شركة الرياض التعليمية أنموذجاً. المؤتمر السنوي الثالث للمدارس الخاصة: آفاق الشراكة بين قطاعي التعليم العام والخاص، عمان.
- [2] وكالة التعليم الأهلي، الإدارة العامة لعلاقات المستثمرين. (1438). الدليل الإحصائي لمنظومة التعليم الأهلي العام لقطاعي (البنين/البنات) مدارس- معاهد اللغات ومراكز الإشراف والتدريب التربوي الأهلية.
- [3] وكالة التعليم الأهلي. (1437هـ). تشخيص واقع التعليم الأهلي، دراسة ميدانية.
- [4] العتيبي، فهد عباس؛ (1425هـ). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- [5] الإبراهيم، زينب (1435هـ). التطوير التنظيمي لإدارات التعليم الأهلي والأجنبي في وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- [6] آل إدريس، حميد بن عايض (2016م). الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملاك هذه المدارس. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر. 1(169)، 630-672.

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالملكة العربية السعودية ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

- [7] وزارة التعليم (1438هـ). التعليم ورؤية السعودية 2030: ارتباط التعليم بالمجتمع. تم استرجاعه بتاريخ 1439/2/4هـ على الرابط <http://cutt.us/df0Shttp://cutt.us/4P51K>
- [8] معجم المعاني (2017م). تم استرجاعه بتاريخ 1439/3/8هـ على الرابط <http://cutt.us/DbYw>
- [9] مجلس الوزراء (1395). لائحة تنظيم المدارس الأهلية، المملكة العربية السعودية، قرار رقم (1006) بتاريخ 1395/8/13هـ.
- [10] وزارة التعليم (1437هـ، أ). القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية والأجنبية، قرار رقم (148776) بتاريخ 1437/6/8هـ.
- [11] مجلس الوزراء (1390)، وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية.
- [12] وزارة التربية والتعليم (1430، أ). تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام التي تهدف إلى رفع جودة التعليم العام وتقليل تكاليفه مع المحافظة على مجانيته، وإعداد دراسة بمشاركة شركة عالمية متخصصة (بوز BOOZ)، توصية وزير التعليم، خطاب رقم (30487212)، بتاريخ 1430/11/16هـ.
- [13] مجلس الوزراء (1433هـ، أ). موافقة على التوصيات المتعلقة بتشجيع مشاركة القطاع الأهلي في قطاع التعليم بالمملكة، المملكة العربية السعودية، رقم (374)، تاريخ 1433/2/23هـ.
- [14] مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام؛ وزارة التربية والتعليم (2011م). الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام. وثيقة الاستراتيجية.
- [15] وزارة التعليم (1436هـ، أ). إنشاء وكالة مختصة للتعليم الأهلي. قرار رقم (361704774) في تاريخ 1436/9/1هـ.
- [16] وزارة التعليم (1440هـ، و). الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم، قرار وزاري رقم (58581) وتاريخ 1440/10/11هـ.
- [17] وثيقة رؤية المملكة 2030، المملكة العربية السعودية، تم استرجاعها في 1440/3/1هـ على الرابط <https://vision2030.gov.sa/ar/media-center>
- [18] مجلس الشئون الاقتصادية (1436هـ). تشكيل لجنة وزارية تعنى بوضع مشروع خطة لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية، قرار رقم (36/9) وتاريخ 1436/11/18هـ.
- [19] لجنة "تيسير" [TAYSEERgov@]. (سبتمبر، 2018) اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية شكّلت بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في 1436هـ. لجنة حكومية تهدف إلى تمكين ودعم القطاع الخاص بمشاركة أكثر من 40 جهة حكومية والقطاع الخاص [تغريدة] تم الاسترجاع على الرابط <http://cutt.us/m3cnL>
- [20] الخطيب، محمد شحات (1422هـ). مستقبل التعليم الأهلي في دول الخليج العربية، دراسة حول واقع التعليم الأهلي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج وسبل تطويره، ورقة عمل مقدمة للقاء الأول للمسؤولين عن قطاع التعليم الخاص والأهلي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج الفترة 7- 1422/2/8هـ الموافق 1-2/5/2001هـ أبوظبي.
- [21] مجلس الوزراء (1418هـ). لائحة تنظيم التعليم الأجنبي. المملكة العربية السعودية، قرار رقم (26)، وتاريخ 1418/2/4هـ.
- [22] وكالة التعليم الأهلي، (1438). الدليل الإجرائي للتعليم الأهلي العام، الأصدار الأول.
- [23] وزارة التعليم (1440هـ، هـ). دليل المستثمر لإصدار التراخيص الاستثمارية لقطاع التعليم.
- [24] وزارة المالية (1424هـ). خطاب وزير المالية لوزير التربية والتعليم رقم 3161 وتاريخ 1424/4/15هـ.
- [25] وزارة التربية والتعليم (1424هـ، أ). قواعد واجراءات إقراض المشروعات التعليمية والتدريبية. تعميم لإدارة التربية والتعليم بنين وبنات. رقم (20/452) وتاريخ 1424/10/19هـ.
- [26] وزارة المعارف (1420هـ). توفر اشتراطات السلامة في المدارس الأهلية، تعميم لجميع الإدارات رقم (20/204) تاريخ 1420/3/8هـ.
- [27] الأمانة العامة لدول مجلس الخليج العربية (2003م). متطلبات الوقاية للحماية من الحريق في المباني، ط2، الإصدار الثاني.
- [28] وزارة الشئون البلدية والقروية. (1428هـ). دراسة الاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية.
- [29] وزارة التربية والتعليم (1428هـ). الاشتراطات الخاصة بالمدارس الأهلية، تعميم لجميع إدارات التربية والتعليم رقم (20/351) وتاريخ 1428/10/25هـ.
- [30] الدعيح، الشمري، خالد بن صالح، (1434هـ). التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي، ورقة عمل مقدمة لغرفة التجارة والصناعة بالمنطقة الشرقية.
- [31] الدعيح، خالد (1436هـ). من التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي تطبيق الاشتراطات البلدية بمدارس التعليم الأهلي، ورقة عمل مقدمة لمعالي أمين المنطقة الشرقية.
- [32] وزارة الشئون البلدية والقروية (1438هـ). الاشتراطات البلدية للمدارس الأهلية، تعميم للأمانات رقم (27689) وتاريخ 1438/8/13هـ.
- [33] وزارة المعارف (1419هـ). التعليمات والشروط الخاصة بطلب إنشاء مدرسة أهلية على مرفق تعليمي، تعليمات لمديري التعليم في المناطق والمحافظات، رقم (1/16/378) تاريخ 1419/10/17هـ.
- [34] وزارة التربية والتعليم (1424هـ، ب). التعليمات والشروط الخاصة بطلب إنشاء مدرسة أهلية على مرفق تعليمي، تعميم إلحاق للإدارات التعليمية رقم (16/13) وتاريخ 1424/1/14هـ.
- [35] وزارة التربية والتعليم (1424هـ، ج)، إيجاد خطة زمنية لمتابعة التخلص من مباني المدارس الأهلية المستأجرة. تعميم لإدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات رقم (20/385) وتاريخ 1424/8/5هـ.
- [36] مجلس الوزراء (1436هـ). الموافقة على ضوابط استفادة «الأهلية» من أراضي المرافق التعليمية، المملكة العربية السعودية، قرار رقم (65)، وتاريخ 1436/2/2هـ.
- [37] شركة تطوير للمباني (1440هـ). بوابة المدارس الأهلية. تم استرجاعه في 1440/6/14هـ، على الرابط <https://www.tbc.sa/ar/priva-teschools.aspx>

- [38] شركة تطوير للمباني؛ ووزارة التعليم (2017م). دليل الحد الأدنى لمعايير تصميم مدارس التعليم الأهلي وإجراءات الاعتماد، الإصدار الأول.
- [39] السنبل، عبد العزيز؛ والخطيب، محمد؛ ومتولي، مصطفى؛ وعبدالجواد، نور الدين (1425هـ). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط7، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- [40] مجلس الوزراء (1391هـ). توزيع الإعانات على المدارس الأهلية، ووضع قواعد للإعانة وتصنيف المدارس، المملكة العربية السعودية، قرار رقم (19/375) بتاريخ 1391/5/20هـ.
- [41] وزارة المعارف (1410هـ). قواعد خاصة بصرف صدر الإعانة المالية للمدارس الأهلية يسترشد بها عند تقويم المدارس الأهلية وتحديد الدرجة التي تستحقها، تعميم رقم (20/567/1/5/410) تاريخ 1410/9/15هـ.
- [42] الشمري، عبدالله بن دوس (1429هـ). أبرز مشكلات الإدارة المدرسية في المدارس الأهلية بمكة المكرمة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- [43] وزارة التربية والتعليم (1436هـ، ب)، دليل إجراءات العمل بالإعانة السنوية، الإصدار الثاني.
- [44] المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (2012م). اقتصاديات التعليم، ط1، الكويت: المركز.
- [45] زمان، حسام عبد الوهاب (د.ت). الكويزات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي دراسة مقارنة في تطبيقاته على المستوى الدولي، كلية التربية: جامعة طيبة.
- [46] وزارة التعليم؛ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم (د.ت). برنامج القسائم التعليمية. <http://cutt.us/TbbpN>
- [47] شركة تطوير التعليم (1440هـ). برنامج القسائم التعليمية. تم استرجاعه في 1440/6/14هـ، على الرابط <https://www.tatweer.sa/programs/voucher>
- [48] مجلس الوزراء (1433هـ، ب). وضع ضوابط للرسوم الدراسية التي تفرضها المدارس الأهلية ومراجعتها من قبل وزارة التربية والتعليم وتعديلها وفق الضوابط، المملكة العربية السعودية، قرار رقم (237) وتاريخ 1433/7/21هـ.
- [49] وزارة التربية والتعليم (1436هـ). معالجة وضع الطلاب المتعثرين في سداد الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، تعميم لإدارات التربية والتعليم رقم (36420639) وتاريخ 1436/2/19هـ.
- [50] وزارة التربية والتعليم (1424هـ، د). الإطار العام لمكافآت التميز وعقوبات المخالفات في المدارس والمعاهد الأهلية، تعميم لإدارات التربية والتعليم برقم (20/253) وتاريخ 1424/5/6هـ.
- [51] مجلس الوزراء (1415هـ). الموافقة على توصيات مجلس القوى العاملة الخاصة بتوظيف العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية في منشآت القطاع الخاص التي توظف عشرين عاملاً فأكثر بواقع (5%) فأكثر من مجموع عمالها سنوياً، قرار رقم (50)، تاريخ 1415/4/24هـ.
- [52] مجلس القوى العاملة (1415هـ). أوضاع العمالة الوطنية في قطاع التعليم الأهلي وسبل تنميتها، المملكة العربية السعودية، قرار رقم 26/2، وتاريخ 1415/7/26هـ.
- [53] وزارة المعارف (1416هـ). قرار مجلس القوى العاملة بأوضاع العمالة الوطنية في قطاع التعليم الأهلي وسبل تنميتها، تعميم للمناطق والمحافظات، رقم (137/2/1/33) تاريخ 1416/2/28هـ.
- [54] وزارة المعارف (1423هـ). دعم صندوق الموارد البشرية للمدارس الأهلية لتوظيف السعوديين، تعميم رقم (20/237) تاريخ 1423/184هـ.
- [55] وزارة التربية والتعليم (1424هـ، هـ). ربط حصول المدرسة الأهلية على التأشيرات للعام الدراسي الجديد بتحقيق نسبة السعودة التي تقرها جهة الاشراف. تعميم رقم (20/297) وتاريخ 1424/6/14هـ.
- [56] وزارة التربية والتعليم (1433هـ، ب). تسجيل المعلمين والمعلمات في صندوق تنمية الموارد البشرية وتوقيع الاتفاقية الشاملة بالدعم. تعميم رقم (20/331536338) وتاريخ 1433/9/12هـ.
- [57] مجلس الوزراء (1432هـ، ج). سعودة وظائف التعليم من خلال زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية ووضع حد أدنى للرواتب، الأمر الملكي رقم أ/121 وتاريخ 1432/7/3هـ.
- [58] وزارة التربية والتعليم (1433هـ، أ). ضوابط الموافقة للعمل في الوظائف التعليمية للمدارس الأهلية، تعميم لجميع إدارات التربية والتعليم (رقم 334467793) وتاريخ 1433/8/20هـ.
- [59] وزارة التربية والتعليم. (د.ت). الإجراءات المحاسبية لعدم تطبيق الامر الملكي رقم أ/121 وتاريخ 1432/7/2هـ لدعم رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، تعميم هاتفي عاجل لإدارات التربية والتعليم.
- [60] العلي، صادق بن صالح (1436هـ). دور برنامج نطاقات في توظيف الوظائف التعليمية في المدارس الأهلية من وجهة نظر الملاك والمعلمين بمدينة مكة المكرمة- مقترحات للتطوير، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- [61] وزارة التعليم (1437هـ، ب). تنظيم التعاقد مع المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية والأجنبية، تعميم رقم (371600501) وتاريخ 1437/9/16هـ.
- [62] وزارة التعليم (1440هـ، ج). إسناد كافة الأعمال الإدارية والإشرافية وكافة الأعمال المتعلقة بالنشاط الطلابي في المدارس الأهلية والعالمية لكوادر وطنية، تعميم عاجل جداً ومهم لجميع إدارات التعليم رقم (10597) تاريخ 1440/1/23هـ.
- [63] الزهراني، سعيد (2018م، أغسطس، 5). 39 ألف وظيفة للسعوديين في 6300 مدرسة أهلية وأجنبية يوفرها قرار التوظيف في نهاية الفصل الدراسي الأول. جريدة المدينة المنورة <http://cutt.us/nMzCW>.
- [64] وزارة التعليم (1440هـ، د). تنظيم تكليف القيادات المدرسية في المدارس الأهلية والعالمية والطفولة المبكرة، قرار وزاري رقم (10444) وتاريخ 1440/2/23هـ.
- [65] الفريح، وفاء بنت إبراهيم (2018، يناير). العوامل ذات العلاقة بتسرب معلمات المدارس الأهلية في التعليم العام من وجهة نظر ملاك المدارس ومقترحات حلولها، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، 4 (1)، جامعة الحدود الشمالية، 75-107.
- [66] برنامج تنمية القدرات البشرية، (2018م). تنمية القدرات البشرية، أحد برامج رؤية المملكة 2030، الرياض.

## تصور مستقبلي لأنظمة التعليم العام الأهلي بالمملكة العربية السعودية ساره المحياء وعبد الرحمن الحبيب

- [67] وزارة العمل (1427هـ). مهام مفتشي العمل في المدارس الأهلية، خطاب وزير العمل رقم (1/1275) وتاريخ 1427/4/15هـ الموجه لوزير التربية والتعليم.
- [68] وزارة التربية والتعليم (1427هـ). مهام مفتشي العمل في المدارس الأهلية، تعميم لإدارات التربية والتعليم رقم (20/259) وتاريخ 1427/5/4هـ.
- [69] وزارة التربية والتعليم (1434هـ). النقل المدرسي في المدارس الأهلية والأجنبية. تعميم لإدارات التربية والتعليم رقم 59/341778662 وتاريخ 1434/11/3هـ.
- [73] السوليم، بندر حمود (2016م، كانون الثاني). مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 5(1)، المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب، 80-49.
- [75] الغامدي، عبد الرحمن (2015م). تصور استراتيجي لتطوير مخرجات التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية: الرياض نموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، قسم الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم الاستراتيجية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- [76] فخري، نفيصة عمر (2015م). مشكلات التعليم الخاص "الأهلي" ومستقبله في مدينة جدة: دراسة في جغرافية الخدمات. مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة) - مصر، 75(7)، 277-324.
- [77] القحطاني، محمد سعيد (1429هـ). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم في المملكة العربية السعودية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. إشراف: زهير بن أحمد الكاظمي.
- [78] الخميسي، السيد (2008م). تحليل نظام التعليم الأهلي السعودي في ضوء السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل، المؤتمر العلمي الثامن عشر، دمياط، جامعة المنصورة.
- [79] صائغ، عبدالرحمن بن أحمد؛ ومتولي، مصطفى (1425هـ). الوضع الحالي للعلاقة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص في دول الخليج العربية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- [81] صحيفة الجزيرة (2016م، 22 أغسطس). وزير التعليم: إنشاء شركة للموارد البشرية لاستقطاب الكفاءات من الخريجين المؤهلين. (16034).
- [82] وزارة الاقتصاد والتخطيط. منجزات خطط التنمية. تم استرجاعها في 1440/3/1هـ على الرابط <http://www.mep.gov.sa/ministry-releases>.
- ب. المراجع الأجنبية
- [70] Ambast, S., Gaur, A. & Sangai, A. (May, 2017). Regulation of private schools in India. Vidhi Centre for Legal Policy, New Delhi. [www.vidhilegalpolicy.com](http://www.vidhilegalpolicy.com).
- [71] Kim, S. (2016). Effects of Government's Regulations on Private Education Expenditures in Korea. Seoul Journal of Economics, 29(2), 181-211.
- [72] Boeskens, L. (2016) "Regulating Publicly Funded Private Schools: A Literature Review on Equity and Effectiveness", OECD Education Working Papers, No.147 OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/5j1n6jcg80r4-en>
- [74] Centre for Civil Society (CCS). (2015). Best Practices in Regulation of Private Education. Liberating South Asian Enterprise Research Grant, Atlas Foundation, USA.
- [80] Council for American Private Education. (2008). Maryland Private Schools, CAPE outlook 337.

# A PROPOSED APPROACH IMPROVEMENT OF REGULATIONS AND RULES OF PRIVATE EDUCATION IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA BY DELPHI METHOD

SARAH NAIF AL-MUHAYA

Ministry of Education

Kingdom of Saudi Arabia

ABDUL RAHMAN AL-HABIB

King Saud University

---

**ABSTRACT\_** *This study aims to Improving regulations and rules for private education by recognizing their reality, suitability with the future aims of education in the Kingdom of Saudi Arabia and Vision 2030 .The study will also present a proposed approachs, in light of the conclusions made ,to improve the regulations and rules of private education in the Kingdom of Saudi Arabia .To achieve the objectives of this study, the researchers adopted descriptive research methodology, using both document and data analysis. The Delphi method was applied using qualitative and quantitative tools (open survey, questionnaire) with a purposive sample of (51) experts from the Ministry of Education, the private sector and all parties involved. The responses were collected through three rounds, until all phrases reached the allocated minimum standard limit in this study, which is 80%.Among the major findings of the study is aspects of the regulations and rules of private education that need to be developed in accordance with Vision 2030 and the future aims of the Kingdom. These aspects include updating the private education regulations issued in 1395AH (1975) and writing new regulations that include all types of private education. As well as updating violation and tuition fee regulations, and the revision of municipal requirements for private schools with participation from the Ministry of Municipal and Rural Affairs. In addition to providing a comprehensive integrated information system for private schools made public and allows both parents and students to choose the best schools. Another aspect is to find a way to achieve coordination and participation between private investors and government sectors through an interactive platform that displays all rules, regulations and requirements of the new private education sector. As well as establishing councils or a consulting authority for private education.*

**KEY WORDS:** *private education, regulations and rules, proposed approach, Delphi.*